

في فهم مرحلة ما بعد تنظيم الدولة

هذا التقرير تم نشره باللغتين الإنكليزية والفرنسية على الموقع الرسمي للمخابرات الكندية ويستند هذا التقرير على وجهات النظر التي أعرب عنها مراقبون للوضع في الشرق الأوسط، فضلا عن مقالات قصيرة عرضت في ورشة عمل نظمتها الاستخبارات الأمنية الكندية كجزء من برنامجها الأكاديمي الذي نظمته بالتعاون مع مركز أبحاث المديرية العامة للأمن الخارجي في فرنسا. وقد عقدت هذه الورشة تحت إشراف معهد "تشاتام هاوس" والمعروف رسميا باسم المعهد الملكي للشؤون الدولية.

إدراك للدراسات والاستشارات

أيار / مايو 2017

إدراك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

نشر جهاز المخابرات السرية الكندي، بالتعاون مع نظيره الفرنسي، تقريراً مفصلاً تحت عنوان "ما بعد تنظيم الدولة" وتحدث فيه عن مستقبل الوضع في العراق وسوريا. وقد نشر موقع المخابرات السرية الكندية تقريره المفصل على موقعه الإلكتروني الخاص. ويستند هذا التقرير على وجهات النظر التي أعرب عنها مراقبون للوضع في الشرق الأوسط، فضلاً عن مقالات قصيرة عرضت في ورشة عمل نظمتها الاستخبارات الأمنية الكندية كجزء من برنامجها الأكاديمي الذي نظّمته بالتعاون مع مركز أبحاث المديرية العامة للأمن الخارجي في فرنسا. وقد عقدت هذه الورشة تحت إشراف معهد "تشاتام هاوس" والمعروف رسمياً باسم المعهد الملكي للشؤون الدولية.

مع العلم أنه لم يتم ذكر المتدخلين ولم يتم الكشف عن أسماء المتحدثين والمشاركين. وتحدث التقرير عن ما بعد معركة الموصل، وتطرق في الحديث عن استراتيجية تنظيم الدولة التطورية في سوريا والعراق. وأشار الموقع إلى مستقبل سوريا مجيباً عن السؤال الذي يشغل بال الكثير، هل تنفجر الأوضاع في سوريا؟. كما حلل تغلغل تنظيم الدولة في القارة العجوز.

فيما يلي الترجمة العربية الكاملة لهذا التقرير الذي تم نشره بالأصل باللغتين الإنكليزية والفرنسية



Service
canadien du
renseignement
de sécurité

Canadian
Security
Intelligence
Service

INTERAXIONS
Le cercle de réflexion de la DGSE

Canada 

رقم النشر: 01/05/2017 ضمن سلسلة أنظار على العالم: آراء الخبراء

يستند هذا التقرير على وجهات النظر التي أعرب عنها المشاركون وأولئك الذين عرضوا أعمالهم، فضلا عن المقالات القصيرة التي قدّمها العارضون بمناسبة ورشة العمل التي نظّمها دائرة استخبارات الأمن الكندي في إطار برنامجها التواصل الأكاديمي، بالتعاون مع مركز أبحاث المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية الذي يدعى "تفاعلات". تم نشر هذا التقرير بهدف تغذية النقاشات والحوارات، وبالتالي، لا يُعدّ بمثابة وثيقة تحليلية، كما لا يمثل الموقف الرسمي لأي من المنظمات المشاركة. وتجدر الإشارة إلى أن ورشة العمل قد عُقدت وفقا لقاعدة معهد تشاتام هاوس، التي تنص على عدم ذكر المتدخلين، وعدم الإفصاح عن أسماء المتحدثين والمشاركين.

www.scrs-csis.gc.ca

نُشر في أيار/مايو

2017

طُبِع في كندا

© Sa Majesté la Reine du chef du Canada

في فهم مرحلة ما بعد تنظيم الدولة

أبرز نقاط ورشة العمل

إدراك للدراسات والاستشارات

المحتوى

7	ورشة العمل وأهدافها
9	ملخص
15	الوضع الراهن للصراع في العراق وتأمّلات في مستقبل البلاد بعد استعادة الموصل..
29	الصراع في سوريا: هل بات وشيكا التوصل إلى حل؟
38	تطور هيكل وإستراتيجية تنظيم الدولة.....
46	حملة تنظيم الدولة في أوروبا تحتل مركز ديناميكيته العالمية
54	جدول أعمال الورشة
56	برنامج التواصل الأكاديمي لدى دائرة استخبارات الأمن الكندي.....
58	تفاعلات

ورشة العمل وأهدافها

إدراك للدراسات والاستشارات

في 16 شباط/فبراير سنة 2017، نظّم كل من برنامج "التواصل الأكاديمي" التابع لدائرة استخبارات الأمن الكندي، ومركز "تفاعلات" التابع لدائرة أبحاث المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية، ورشة عمل بغية تقييم النتائج المحتملة للخسائر الجغرافية التي تصب في مصلحة الجماعة المتطرفة التي تُدعى "تنظيم الدولة".

وتجدر الإشارة إلى أن الورشة قد تم عقدها وفقا لقاعدة معهد تشاتام هاوس، كما أنها ركزت على أعمال أربعة باحثين من الشرق الأوسط وأوروبا، فضلا عن ملاحظات المختصين الأمنيين الذين تحصلوا على خبرة واسعة في هذا المجال سواء داخل كندا أو خارجها. في الواقع، كان للأعمال المعروضة ضمن هذه الورشة نصيب الأسد من هذا التقرير، علاوة على أن الآراء الواردة فيه تعبر عن أفكار هؤلاء الخبراء المستقلين، وبالتالي لا تمثل موقف دائرة استخبارات الأمن الكندي أو المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية.

يهدف برنامج "التواصل الأكاديمي" التابع لدائرة استخبارات الأمن الكندي ومركز "تفاعلات" إلى تعزيز الحوار بين الخبراء الاستخباراتيين وبين الخبراء البارزين العاملين في مختلف التخصصات داخل الجامعات ومراكز البحوث، وشركات القطاع الخاص، أو مؤسسات بحثية أخرى في فرنسا، وكندا، وغيرهما. وعلى الرغم من أن بعضا من الخبراء المدعويين قد يميلون إلى الدفاع عن أفكار معينة أو إلى استخلاص نتائج لا تتفق مع وجهات نظر دائرة استخبارات الأمن الكندي، أو المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية، إلا أن ذلك ما يجعل الحوار بالتحديد ذو فائدة وقيمة.

ملخص

إدراك للدراسات والاستشارات

بالنظر للوضع الذي يشهده العراق حالياً، يبدو الشعور بالتفاؤل أمراً صعب المنال. فعلى الرغم من التقدم النسبي والفعلي، حتى وإن كان بطيئاً، ضمن حملة استعادة مدينة الموصل، إلا أن كفاءة واستماتة تنظيم الدولة في دفاعه عن المدينة صعّبت من مهمة الحكومة العراقية التي أُجبرت على استدعاء قواتها المتمركزة في محافظات أخرى من البلاد. وهو ما ألقى بضلاله على تنفيذ عمليات فرض الاستقرار في المناطق الأخرى ذات الأغلبية السنية، خاصة في محافظة الأنبار. ونتيجة لذلك، تمكن تنظيم الدولة من فرض تواجدته في مناطق أخرى، خاصة حول مدينة تكريت. ووفقاً لما أفاد به أحد المتحدثين، فقد يتم تحرير الموصل خلال سنة 2017، وهو الحدث الذي سيثير العديد من المشاكل.

أما نظام بشار الأسد في سوريا، الذي اتسم موقفه بالهشاشة منذ أربع سنوات، فيبدو اليوم في وضع أفضل مما كان عليه منذ سنة 2011، وذلك بفضل التدخلات الروسية والإيرانية. في الحقيقة، سمح هذا الدعم الخارجي بسدّ الثغرات وتعويض نقاط الضعف الرئيسية لآلة النظام العسكرية وخاصة القوات البرية والجوية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المعارضة مُجزأة ومبعثرة، وبالتالي لم تعد تشكل تهديداً استراتيجياً على استمرارية نظام الأسد.

وفي أعقاب فترة التوسع والتمدد التي استمرت بين سنة 2014 و2015، شهد تنظيم الدولة تراجعاً تدريجياً، حيث يعود ذلك بالأساس إلى الضغط الذي يتعرض له من قبل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، واجه التنظيم مجموعة من التحديات الإدارية والمالية أو تلك المرتبطة بتوظيف عناصر جديدة داخله.

أخيراً وليس آخراً، سبقت الحملة التي يقودها تنظيم الدولة على أوروبا عمليات القصف التي تشهها قوات التحالف على معاقله، التي بدأت في شهر آب/أغسطس 2014. وبالتالي، تُعدّ خطوة التنظيم استباقية وليست بدافع الانتقام. وفي هذا الصدد، تغذي أربعة مصادر أساسية

الديناميكية العالمية لتنظيم الدولة، وفقا لما أفاد به أحد المتحدثين، ألا وهي: الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، والثورات المضادة التي أطلقتها العديد من الأنظمة العربية منذ سنة 2011، وضعف أو اضمحلال عدة حكومات عربية، علاوة على الفرصة التي يتمتع بها تنظيم الدولة لتحويل مدينة الرقة لمعقل له.

تناول المحور الثاني لورشة العمل التوجهات الكبرى، التي تقود اليوم التطورات السياسية والأمنية في كل من العراق وسوريا، والتي سيتواصل دورها خلال السنة أو السنتين المقبلتين.

بادئ ذي بدء، دفع التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة منذ سنة 2014 كلا من حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان لوضع العديد من خلافاتهما جانبا، حتى وإن كان ذلك بشكل مؤقت. خلافا لذلك، قد يتسبب وهن تنظيم الدولة في إضعاف الروابط بين الحكومة المركزية والسلطات الكردية، ليقود في نهاية المطاف إلى عودة بروز الصراعات التي ضغط عليها الكفاح ضد عدوهم المشترك منذ سنة 2014. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تطفو إلى السطح، خلال سنة 2017 و2018، العديد من النزاعات التي كانت في حالة ركود على امتداد الثلاث سنوات الماضية في العراق، خاصة بين الأكراد والشيعية، وبين أبرز حزبين سياسيين كرديين.

أما في سوريا، فنلاحظ العديد من التوجهات، حيث أن جماعات المعارضة الرئيسية آخذة بالانقسام أكثر فأكثر، وبالتجزء على نحو متزايد، كما تنقصها العدة، والتجهيزات، والروح المعنوية في كثير من الأحيان. ومن نواح عديدة، يبدو أن هذه المعارضة قد بدأت تتحول تدريجيا إلى مجموعات من المتمردين في المناطق الريفية، فضلا عن أنها أصبحت خاضعة بصورة متزايدة لجماعات إسلامية متطرفة، يرتبط بعضها بتنظيم القاعدة.

من جانب آخر، سمح التدخل الروسي لموسكو بالتمركز كلاعب أساسي

ضمن عملية سياسية محتملة في سوريا، حيث مثل ذلك بالأساس الهدف الروسي. بالتالي، أصبح الصراع إقليمياً على نحو متزايد، نظراً لأن النظام يعتمد بشكل أساسي على الدعم الروسي والإيراني، فيما ترعى تركيا، والأردن والولايات المتحدة عدة فصائل من المعارضة السورية المسلحة. وعلى الرغم من نجاحات نظام الأسد والصعوبات التي تواجه المعارضة، لا يزال احتمال التوصل إلى حل سياسي وعسكري للصراع ضعيفاً نسبياً. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يضل الصراع في حالة جمود.

في الأثناء، يشهد المسار الإقليمي لتنظيم الدولة تراجعاً ملحوظاً. وعلى الرغم من أن جذور المجموعة لا تزال راسخة في بعض المناطق، خاصة في شرق سوريا، إلا أن هذا الأمر لا يعود إلى قوتها بقدر ما يرتبط بضعف خصومها المحليين، وهو ما يؤثر على العمليات الإعلامية لتنظيم الدولة. ففي الوقت الذي كان فيه التنظيم في أوج قوته سنة 2014، سلطت المجموعة الضوء على البراعة والبطولة الإقليمية للخلافة. أما اليوم، فأصبح التنظيم يصب جل اهتمامه على بعده الروحي.

والجدير بالذكر أن الحركة الجهادية في العراق وسوريا ليست آخذة في التطور بمعزل عما يحيط بها، حيث أن تنظيم الدولة لا يُعتبر دخيلاً على المجتمع العراقي، فضلاً عن أن تطور الوضع السياسي في كل من العراق وسوريا ستكون له تبعات ذات أهمية بالغة على نمو التنظيم. في المقابل، ستضل هذه البيئة ملائمة - بسبب الحرب القائمة في سوريا - فضلاً عن الخلل السياسي في العراق - لازدهار الجماعات المتطرفة.

وبغض النظر عن تراجع قوة تنظيم الدولة، فمن المرجح استمرار الحملة التي يقودها على أوروبا حتى بعد سقوط الخلافة. في الواقع، نجح التنظيم في زرع خلايا نائمة في القارة العجوز التي ستبقى فاعلة مهما كان مآل مشروع المجموعة الإقليمي في الشرق الأوسط. من جانبهم، ركز المتحدثون والمشاركون في ورشة العمل أيضاً على عدد من

الشكوك التي تحوم حول مستقبل المنطقة.

في هذا الصدد، تم طرح عدة أسئلة؛ أولها، كيف ستتطور المعارك في الموصل؟ ففي الوقت الذي يبدو فيه من المرجح تحقيق انتصار عسكري ضد تنظيم الدولة في منطقة شمال العراق خلال الأشهر المقبلة، تثير مسألة إدارة المدينة من قبل السلطات العراقية العديد من المخاوف. بالتالي، أي شكل للقيادة السنية سيكون قادرا على ملء الفراغ الذي سيخلفه انهيار التنظيم في الموصل، وبشكل عام في العراق؟ ومن سيكون المسؤول عن تكوين سلطة شرعية وعملية في الموصل وفي المناطق السنية الأخرى في البلاد؟

من هذا المنطلق، يعتقد المتحدثون أنه من غير المحتمل إيجاد إجابة شافية على الأسئلة المطروحة خلال السنتين المقبلتين. وعموما، من المرجح أن يستمر تراجع النفوذ السني في العراق وسوريا إلى ما بعد انهيار التنظيم علما وأنه مثل أحد أسباب بروز تنظيم الدولة. علاوة على ذلك، من المؤكد أن يضل السنة خارج اللعبة السياسية في سوريا كما في العراق، ما سيجعل المناطق ذات الأغلبية السنية في كلا البلدين هشة في مواجهة الجماعات المتطرفة، سواء كان ذلك من قبل تنظيم الدولة أو من قبل مجموعة أخرى ستخلفها.

بالإضافة إلى ذلك، سلط أحد المتحدثين الضوء لا سيما على الوضع المُعقد في مدينة تلعفر الواقعة شمال غرب العراق، حيث حرصت العديد من المليشيات الشيعية بالفعل على التقدم داخل المدينة منذ اندلاع المعارك في الموصل في خريف سنة 2016. في هذه المرحلة، ما هي النتائج التي ستترتب عن تواجد هذه المليشيات وعن تواجد حليفها الإيراني؟ وفيم ستمثل ردة فعل تركيا، التي تقف ضد هذا التواجد؟

وفي الختام، أكد المشاركون في ورشة العمل أن النهج الذي ستختاره إدارة دونالد ترامب الجديدة، في الولايات المتحدة، يُعتبر آخر الشكوك الرئيسية، حيث من المرجح أن يؤثر ذلك بشكل ملحوظ على التطور السياسي والأمني في كل من العراق وسوريا.

إدراك للدراسات والاستشارات

الفصل الأول

الوضع الراهن للصراع في العراق وتأمّلات في مستقبل البلاد بعد استعادة
الموصل

إدراك للدراسات والاستشارات

الأسئلة فاقت الأجوبة

يُعتبر تنظيم الدولة¹ مسؤولاً إلى حد كبير عن التحول العنيف للأحداث في العراق وفي المنطقة بشكل عام منذ استحوازه غير المتوقع على الموصل في حزيران/يونيو سنة 2014، الذي كانت عواقبه وخيمة للغاية. في الواقع، تطلّب تعافي الجيش العراقي، في أعقاب الخسائر الفادحة التي تكبدتها كل من قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة الكردستانية خلال صائفة سنة 2014، وقتاً طويلاً. وبحلول نهاية سنة 2015، أطلقت وحدات من قوات الأمن العراقية عملياتها بغية استعادة المناطق التي سقطت بيد تنظيم الدولة. ونتيجة لذلك، نجحت القوات في افتتاح مدينة الرمادي في كانون الأول/ديسمبر سنة 2015، وفي تحرير الفلوجة في أيار/مايو سنة 2016².

انطلقت عملية استعادة مدينة الموصل، معقل تنظيم الدولة شمال العراق ومقر الخلافة، في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة 2016. وعلى عكس عملية استعادة الرمادي والفلوجة، كان التقدم في الموصل بطيئاً للغاية، حيث أن تنظيم الدولة أسس نظاماً دفاعياً معقداً جعل من تقدّم وحدات قوات الأمن العراقية شرق الموصل (الضفة اليسرى) أكثر صعوبة مما كان مُتوقعا في البداية. أما الصراع الذي يشهده نصف المدينة الغربي (الضفة اليمنى) فقد دلّ منذ اندلاعه على أنه أكثر شدّة مقارنة بشرق المدينة نظراً لجغرافية المنطقة والكثافة السكانية العالية. وبالتالي، اتّضح أن الواقع أكثر تعقيداً من كافة التصورات والتكهنات.

¹ تعود تسمية تنظيم الدولة إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي يُعرف أيضاً باسم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

² شهاب خان، "تحرير الرمادي من قبضة تنظيم الدولة، وفقاً للمتحدث الرسمي باسم الجيش العراقي"، صحيفة الإندبندنت، بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر سنة 2015، <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraqi-forces-take-full-control-of-central-ramadi-in-key-victory-against-isis-a6787921.html>

كريم شاهين، "القوات العراقية تفتك مقاطعات في الفلوجة من قبضة تنظيم الدولة"، الغارديان، 30 أيار/مايو سنة 2016، <https://www.theguardian.com/world/2016/may/30/iraqi-forces-enter-fallujah-in-attempt-to-drive-out-islamic-state>

وخلافا للتوقعات، تتكوّن القوات العراقية من وحدات تابعة لقوات وزارة الداخلية، وخاصة قسم التدخل في حالات الطوارئ بدلا من قسم مكافحة الإرهاب التابع لقوات الأمن العراقية. وعلى الرغم من تحرير مناطق مهمة غرب المدينة منذ 19 شباط/فبراير الماضي، إلا أن هذا التقدم السريع عجز عن الحد من المقاومة الوحشية لتنظيم الدولة. في الواقع، احتدمت المعارك بشكل كبير حين اقتحمت القوات العراقية وسط غرب المدينة، وخاصة البلدة القديمة.

علاوة على ذلك، اضطرت القوات العراقية وحلفائها من الغرب إلى وقف هجماتها³ بعد أن تسببت ضربات جوية على حي الجديدة في مقتل ما لا يقل عن 150 شخصا في 17 آذار/مارس الماضي. من جانب آخر، يبدو أن الأسابيع القادمة ستكون صعبة للغاية، ذلك أن مقاتلي التنظيم المحاصرين، المنحدرين في أغلبهم من مدينة الموصل أو من محافظة نينوى، مستعدون للقتال حتى آخر رمق ضد عدو عراقي لا يسعى إلى إلحاق الهزيمة بهم فحسب، بل إلى إبادتهم بشكل تام. وعلى الرغم من ذلك، يبقى من المرجح أن يتم تحرير الموصل خلال صائفة سنة 2017.

في المقابل، تثير مسألة تحرير الموصل أسئلة تفوق الأجوبة، فما الذي يعنيه حقا "تحرير" المدينة؟ وكيف ستبدو الهزيمة التي ستلحق بتنظيم الدولة؟ وفيما سيتمثل رد فعل التنظيم إزاء فقدانه للمدينة؟ فضلا عن ذلك، من سيحكم محافظة نينوى والمناطق الأخرى، التي كانت تحت سيطرة التنظيم، خلال الأشهر والسنوات المقبلة؟ والأهم من ذلك كله؛ ما الذي سيعنيه تحرير الموصل وهزيمة تنظيم الدولة، بغض النظر عن كيفية تحقيقهما، بالنسبة للتوجه المستقبلي والاستقرار السياسي في العراق، والمستقبل البلاد بصفة عامة؟

³ «العراق يعلّق الهجوم على الموصل بعد وحشية الغارات الجوية للتحالف»، الغارديان، 25 آذار/مارس سنة 2017.

هدوء بين عاصفتين

في الواقع، سيكون من السذاجة الاعتقاد أن انسحاب تنظيم الدولة من الموصل سيُعدّ إعلاناً لبداية عصر جديد من التطور السياسي في العراق، حيث سيصبح الوضع في حالة استقرار. وحتى وقت قريب، مثل ذلك آمال الدول الغربية ووسائل إعلامها، الساذجة تماماً، التي تتابع الوضع العراقي. والجدير بالذكر أن هؤلاء قد نزعوا إلى اعتبار تنظيم الدولة خاصة بمثابة منظمة لا تمت بصلة للمجتمع السني العراقي، مثلما ما كان الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة في العراق بقيادة أبو مصعب الزرقاوي⁴.

منطقيًا، ينبغي أن يفتح انسحاب تنظيم الدولة من الموصل الأبواب أمام عودة المشهد السياسي العراقي إلى "طبيعته". خلافاً لذلك، تطرح وجهة النظر الأتف ذكرها فرضيتين مهمتين تتعارضان مع الوقائع، حيث تشير الأولى إلى أن التنظيم دخیل على المجتمع العراقي. أما النظرية الثانية، فتفيد أن الوضع السياسي في العراق كان شبه طبيعي من حيث العلاقات بين الجماعات العرقية والدينية، وبين مختلف المناطق، وبين الحكومة والمجموعات الأخرى في السلطة، وأخيراً بين مركز البلاد والأقاليم الأخرى.

بالتالي، وعضواً عن فتح صفحة بيضاء بالاعتماد على أسس جديدة في أعقاب الاضطرابات التي امتدت بين سنة 2014 و2017، على

⁴ على الرغم من أن موقف تنظيم الدولة "الإقصائي" جعل إجراء بحوث مفصلة حوله أمراً مستحيلاً، إلا أن عدة تحليلات بشأن الجماعة ظهرت خلال الأشهر التي تلت استيلائها على الموصل. ومن بين التحاليل الأولى التي اخترقت مجال التنظيم والتي أجريت بهدف فهمه، نجد الدراسات التالية:

باتريك كوكبرن، صعود الدولة الإسلامية: الدولة الإسلامية في العراق والشام والثورة السنية الجديدة، لندن، فيرسو، 2014. تشارلز ليستر، "الملف التعريفي لتنظيم الدولة"، ورقة بحثية، رقم 13، الدوحة، مركز بروكجز الدوحة، تشرين الثاني سنة 2014.

تشارلز ليستر، الجهاد السوري: القاعدة، والدولة الإسلامية، وتطور ثورة، لندن، هيرست وشركاه، سنة 2015. أحمد صلاح هاشم، "الدولة الإسلامية: من فرع للقاعدة إلى الخلافة"، ميدل إيست بوليسي، المجلد XXI، رقم 4، شتاء سنة 2014، من صفحة 69 إلى 83.

مايكل ويس وحسن حسن، تنظيم الدولة، من داخل جيش الرعب، نيويورك، ريغان آرتس، 2015. جيسিকা ستيرن وجي إم بيرغر، تنظيم الدولة: دولة الرعب، لندن، ويليام كولينز، 2015. ويليام مكائنس، انهيار تنظيم الدولة: التاريخ، والاستراتيجية، ورؤية يوم القيامة بالنسبة لتنظيم الدولة، نيويورك، مطبعة سانت مارتن.

المستويين السياسي والأمني، يجازف العراق، ما بعد حملة الموصل، بالغوص من جديد في الدوامة التي شهدتها البلاد بين سنة 2010 و2012. في المقابل، تساهم الأحداث المرتبطة بافتكاك المدينة، واحتلالها، وفقدان الأراضي من قبل تنظيم الدولة في تعقيد الديناميكية الخطيرة وغير المستقرة التي تميز هذه المرحلة. ومما يزيد تفاقم الوضع، تعزيز الأكراد لموقفهم، والتنازع الجديد على السلطة السياسية بين الأحزاب الشيعية والمنظمات التي نشأت منذ صائفة 2014، حيث انقلبت جميع الموازين⁵.

(...) يجازف العراق، ما بعد حملة الموصل، بالغوص من جديد في الدوامة التي شهدتها البلاد بين سنة 2010 و2012.

عند دراسة الوضع الراهن للصراع في العراق وما يخبئه المستقبل، يبدو القول المأثور، المتعلق بضرورة التزام الحذر مما قد يتمناه المرء، على صلة وثيقة بما يحدث في المنطقة. في الحقيقة، شكّل تنظيم الدولة تهديدا مرعبا للعراقيين، ليس على الشيعة والأكراد فحسب، بل على السنة أيضا.

قدّمت كل من القوى الغربية وإيران للقوات العراقية والكردية في العراق دعما قويا من جهة، فيما وقّرت القوى الغربية وإيران وروسيا الدعم (الذي غالبا ما اتّسم بالتضارب) للنظام السوري، والمعارضة السورية، والقوات الكردية في سوريا من جهة أخرى. ولولا هذان الدعمان لكان تأثير تقدّم تنظيم الدولة وتعزيزه لمكانته لهدّد بلدانا أخرى إلى جانب العراق وسوريا، فضلا عن المساهمة في إعادة رسم حدود المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، خلق الاحتواء النسبي لتنظيم الدولة في العراق، على الأقل منذ شتاء سنة 2014، شيئا من الارتياح في باقي مناطق

⁵لمعرفة المزيد عن هذه الفترات من التاريخ الحديث للعراق، أنظر غاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب، والتاريخ، والسياسة (الطبعة الثانية)، كامبريدج، بوليتي، 2016

البلاد، باستثناء أولئك الذين يعيشون ضمن "الدولة الإسلامية" التي أعلنتها أبو بكر البغدادي في تموز/يوليو سنة 2014. ومنذ ذلك الوقت، يعيش العراق فترة فراغ، استثنائية نوعا ما، التي تميّزت بتحول في الحياة السياسية.

خلال تلك الفترة، نزعت الأحزاب الشيعية في بغداد وفي الجنوب إلى التركيز على مصالحها الخاصة، وإلى غاية سنة 2016، اختارت معظمها تجاهل الحاجة إلى إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة وإلى تحرير محافظات الأنبار، ونينوى، وصلاح الدين، وديالى الواقعة جميعها تحت سيطرة أبو بكر البغدادي ومقاتليه.

من جهته، تبنى المجتمع الشيعي أيضا موقفا أكثر تشددا وتعصبا، وهو بمثابة رد فعل مفهوم بالنظر إلى الأضرار التي لحقت بالقوات العسكرية ذات الأغلبية الشيعية على يد تنظيم الدولة إلى غاية سنة 2014. علاوة على ذلك، مارست إيران تأثيرا غير مسبوق على مؤسسات الحكومة العراقية ونجحت في إحكام قبضتها على الوظائف الرئيسية المرتبطة بالأمن بفضل توسع المليشيات تحت رعاية قوات التعبئة الشعبية (أو الحشد الشعبي). في الواقع، تعمل العديد من وحدات الحشد مباشرة تحت راية حراس الثورة الإسلامية الإيرانية.

ومما لا شك فيه أن استفادة الأكراد من سقوط الموصل بيد التنظيم، كانت أكبر مقارنة باستفادة الشيعة من ذلك. والجدير بالذكر أن الأكراد تمكنوا من النجاة من إبادة شبه تامة في آب/أغسطس سنة 2014. وعلى الرغم من أن هجوما على عدة جهات تابعة للتنظيم كاد أن يتسبب في خسارة أربيل، عاصمة إقليم كردستان، إلا أن الأكراد خرجوا أشد وأقوى بفضل تلك المحنة.

وبفضل الحماية التي وفرتها إيران في البداية، والدعم الهام من قبل الغرب، دافع الأكراد، ربما للمرة الأولى في تاريخهم، على مصالح تلتقي مباشرة مع مصالح القوى الغربية. في الحقيقة، كان يُنظر للأكراد في البداية على أنهم بمثابة عامل مؤثر ومخل بالتوازن على الساحة

السياسية العراقية، نظرا لمطالبهم المتواصلة والمطالبة بمزيد من الحكم الذاتي تحسبا لانفصال محتمل.

بالإضافة إلى ذلك، برزت التوترات المحيطة بصادرات النفط التابعة لهم والمنتازع عليها، التي كادت أن تتحول إلى صراع مفتوح مع حكومة نوري المالكي سنة 2013 قبل سقوط الموصل. أما حاليا، فتعتبر حكومة إقليم كردستان حليفا قيّما ضمن مكافحة الارهاب الدولي، حيث تحتل خط الجبهة في محاربة ما يسمى "بالدولة الاسلامية".

ومن وجهة نظر البلدان الغربية، التي كانت على استعداد لنشر جيوشها في العراق بغية تحرير الموصل، جعل تواجد حوالي 150 ألف جندي كردي (البشمركة)، من القيادات الكردية شركاء ذوي قيمة ملحوظة. وبالتالي، ينبغي دعمهم وحمايتهم وتعزيز العلاقات معهم.

في الأثناء، شهدت العلاقة بين بغداد وأربيل تحسنا ملحوظا، خاصة بسبب عدم مشاركة كلا الكيانين لأي حدود بينهما لبعض من الوقت بعد سنة 2014. في الواقع، بدأت كل من بغداد وأربيل في البحث عن حلول على المدى القصير للمشاكل التي سممت العلاقات بينهما منذ سنة 2003. ويعود السبب في ذلك، إلى تواجد تنظيم الدولة، الذي يمثل عدوا مشتركا لكلا الكيانين، فضلا عن الخضوع لضغوط من قبل القوى الغربية التي دفعتهما إلى التركيز على التهديد الذي يمثله التنظيم عوضا عن الاقتتال الداخلي بينهما.

ومع قدوم حيدر العبادي على رأس السلطة في أيلول/سبتمبر سنة 2014، خلفا لنوري المالكي، ظن الزعماء الأكراد أنهم وجدوا أخيرا الرجل المناسب لإقامة حوار بناء معه. وخلال تلك الفترة، تم التوصل إلى اتفاقيات بشأن تصدير النفط من كركوك إلى تركيا، مروراً بخط الأنابيب الواقع في إقليم كردستان.

ويعود الفضل في ذلك إلى المساعدة المباشرة التي قدمتها الجيوش الغربية للبشمركة، علاوة على ما تمت الإشارة إليه ضمينا، وهو إمكانية استقلال محتملة لكردستان، بغض النظر عن المدة التي سيتطلبها

تحقيق ذلك. وعلى الرغم من أن عدة مسائل حساسة لا تزال في حاجة إلى التسوية، إلا أن تواجد تنظيم الدولة على الساحة خلق معطيات جديدة داخل إقليم كردستان والحكومة العراقية على حد سواء.

ومن هذا المنطلق، برزت حقائق جديدة بين الكيانين، التي اتسمت بالاجابية والأهمية مقارنة بما كان قائما قبل سقوط الموصل. ونتيجة لذلك، لم يقتصر الأمر على علاقات إقليمية أفضل فحسب، بل أصبح الوضع السياسي في تلك المناطق أكثر استقرارا، بالإضافة إلى هدوء عاصفة الخلافات الداخلية نظرا إلى أن كلا من أربيل وبغداد دخلتا في حرب ضد عدو مشترك.

من جانبهم، يرى الأكراد خاصة، والقيادات الشيعية أيضا على غرار العبادي (إن لم يكن المالكي)، أن عالم خال من تنظيم الدولة سيشهد المزيد من المشاكل، والمخاوف، وعدم الاستقرار، فضلا عن الصراعات المحتملة، مقارنة بعالم يحتل فيه التنظيم مدينة الموصل.

تقدّم حملة تحرير الموصل

مثلما تم ذكره آنفا، نجحت قوات الأمن العراقية بشكل عام في فرض سيطرتها على القطاعين الشرقي والشمالي في مدينة الموصل وصولا إلى نهر دجلة. وفي غضون ذلك، بدأت أعداد من النازحين داخل البلاد في العودة إلى ديارهم في القطاع الشرقي من المدينة، وهو دليل على استقرار الوضع الأمني هناك.

خلافًا لذلك، من المرجح أن النضال من أجل تحرير ذلك القطاع من الموصل كان قاسيا ومكثفا، كما أن وتيرة المعارك والطرق المتبعة لخوضها لم تكن مُحدّدة من قبل قوات الأمن العراقية وحلفائها الغربيين، بل من قبل قادة تنظيم الدولة الميدانيين. في الواقع، يبدو أن الدفاع عن شرق الموصل قد تم بطريقة مُنسّقة وفعّالة للغاية، ما يوحي بامتلاك تنظيم الدولة لبنية قيادية وتحكّم مُنظمين ومتكاملين.

علاوة على ذلك، يبدو أن قوات التنظيم كانت مستعدة منذ سنة 2014

للدفاع عن المدينة، من خلال إنشاء شبكة واسعة من الأنفاق والمساكن التي أزيلت جدرانها الداخلية لتسهيل التحركات السريعة والتي يصعب التفطن إليها. وبعيدا عن كونه قوة مُحبطة معنويا ذات هيكل مُبهم، يبدو أن تنظيم الدولة في الموصل على قدر كبير من الاستعداد، علاوة على امتلاكه لخطة تكتيكية فعّالة ومُفصلة يتابعها عن كثب، وهو ما لا يبشر بخير فيما يتعلق بالمعارك على الجانب الآخر من المدينة، أي غرب الموصل.

وفي هذا السياق، تثير تركيبة غرب الموصل مخاوف جادة لدى الإستراتيجيين التابعين لقوات الأمن العراقية، حيث أنها تمثل قلب المدينة العربية القديمة، ما يعني أن هذا القطاع أقل حداثة مقارنة بشرق الموصل. وبالنظر إلى أن هذه المدينة أكثر قدما، حيث أنها أنشأت على مر الزمن، يتميز غرب الموصل بمنطقة حضرية ذات كثافة عالية وعلى هيئة متاهة.

ونتيجة لذلك، يُعدّ هذا القطاع مثاليا لمتخذي وضعية الدفاع في الصراعات الحضرية، فيما يطرح مشاكل ضخمة لأولئك الذين يشنون هجوما داخله. بالإضافة إلى ذلك، اختارت تنظيم الدولة هذا النصف من المدينة لإقامة تجهيزاته، وتنظيماته، ومراكزه الرمزية. وبالتالي، يبدو أن الصراع سيكون أكثر حدة هناك.

من جانبها، مُنيت قوات الأمن العراقية، التي تقاتل حاليا، بخسائر فادحة، وخاصة وحداتها الرئيسية لقوات النخبة لمكافحة الإرهاب (أي قوات العمليات الخاصة العراقية أو كتيبة الذهب). علاوة على ذلك، تكبدت الكتيبة التاسعة والكتيبة السادسة عشر من الجيش خسائر أيضا، وهو ما زاد الوضع تعقيدا⁶.

جراء هذه الخسائر، أُجبر رئيس الوزراء، حيدر العبادي، على الموافقة

⁶أنظر كاميل ماكديرميد، "معركة استعادة الموصل هي ورطة"، فورين بوليسي، 22 كانون الأول/ديسمبر سنة 2016 غيث عبد الأحد، "المعركة من أجل الموصل: لم أرى في حياتي معركة بهذه الضراوة"، الغارديان، الأول من شباط/فبراير سنة 2017، <https://www.theguardian.com/world/2017/feb/01/battle-for-mosul-iraq-isis-fighting>.

على نشر تعزيزات في الشمال من خلال الاستعانة بوحدات إضافية من قوات العمليات الخاصة العراقية وقوات الجيش المتمركزة في بغداد، فضلا عن الجنود الذين لا يزالون في طور التدريب. ونتيجة لذلك، تُركت عمليات فرض الاستقرار المستمرة في حوض نهر الفرات، وفي محافظات الأنبار وصلاح الدين في حالة يُرثى لها.

في المقابل، لم تمر هذه الخطوات دون أن يتفطن لها تنظيم الدولة. ففي نهاية كانون الثاني/يناير سنة 2017، أعاد التنظيم إطلاق عملياته حول تكريت في محافظة ديالى، وفي حوض نهر الفرات. ومن المرجح أن قوات التنظيم في هذه المناطق تستعدّ للانضمام إلى القوات التي تحاول في الآن نفسه فرض سيطرتها على محافظة دير الزور، أعلى حوض نهر الفرات، في سوريا.

وبغية تعزيز مكانتها، فضّلت الحكومة العراقية الإبقاء على قسم مكافحة الإرهاب التابع لقوات الأمن العراقية، بالإضافة إلى فرق الجيش العراقي التي ساهمت في تحرير النصف الشرقي من الموصل، خاصة الفرقة السادسة عشر والفرقة التاسعة مُدرّعة، في القطاع ذاته، أي عدم إرسالهم إلى القسم الغربي من المدينة. خلافا لذلك، تنتمي الوحدات الرئيسية التي وقع إرسالها للقتال في غرب المدينة إلى الفرق الثالثة، والخامسة، والسادسة من الشرطة الاتحادية العراقية، فضلا عن وحدة الاستجابة للطوارئ.

وتُعدّ هذه الخطوة بمثابة تغيير مهم، ذلك أن هذه الوحدات لم تتلق تدريباً من قبل الشركاء الغربيين، كما أنها تستخدم معدات عفا عليها الزمن، وهي إما صناعة عراقية أو سوفيتية. فضلا عن ذلك، يشرف وزير الداخلية، قاسم الأعرجي، على قيادتها، وهو قائد في الميليشية الشيعية التي تُدعى "منظمة بدر". ومن هذا المنطلق، سينجرّ عن هذه التركيبة عواقب وخيمة على استقرار المنطقة بعد عملية تحرير الموصل، حيث أن القوات التي سترتكز في الموصل لن تكون تابعة لقوات الأمن العراقية بل إلى وحدات الحشد الشعبي وتحت قيادة واحد من

قاداتها الأكثر تأثيراً.

من جانب آخر، يضاف إلى مشاكل رئيس الوزراء العراقي، الواقع في ورطة بالفعل، عجزه عن السيطرة على قوات الحشد الشعبي. وعلى الرغم من إدراك المراقبين للوضع، بأن توظيف الميليشيات الشيعية ضد تنظيم الدولة في الموصل يطرح إشكالية، إلا أن قلة منهم فهموا أن عناصر من قوات الحشد الشعبي يولون اهتماماً أكبر للسيطرة على بلدة تلعفر غرب الموصل. في الأثناء، بدى لهم أن حرس الثورة الإسلامية الإيراني كان يسعى للاستيلاء على القاعدة الجوية المهمة بالقرب من تلك البلدة.

وبتولّيها، من تلقاء نفسها، دور الحامي للمجتمع التركماني ذو الأغلبية السنية في بلدة تلعفر، عارضت أنقرة بشدّة الهجوم الذي شنّته مليشيا بدر ضد البلدة أواخر تشرين الأول/أكتوبر سنة 2016. من جانبه، وجد حيدر العبادي نفسه فجأة أمام مشكلة بشقين، حيث يتمثل أولهما في تحرير الموصل من قبضة تنظيم الدولة. أما الشق الثاني، فيتعلق بقرار تركيا المحتمل بقيامها بتدخل عسكري مفاجئ بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بواسطة قوات البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني ضدّ قوات الحشد الشعبي العراقية المدعومة من قبل إيران.

وفي سبيل تهدئة الأمور، لجأ العبادي مرة أخرى إلى نشر المزيد من وحدات قوات الأمن العراقية في تلعفر بغية أن يبدو العساكر المجتمعين في البلدة كمنتمين رسمياً إلى قوات الأمن العراقية وليس إلى "مليشيات". وتعني هذه الخطوة مجدداً أن وحدات من قوات الأمن العراقية كانت مُجبرة على تغيير خططها، فضلاً عن أن القوات المتواجدة في شرق الموصل لم تتمكن من الحصول على التعزيزات اللازمة. وقد ظل الوضع في تلعفر غير مستقر إلى حد كبير في شباط/فبراير سنة 2017، مع استعداد مليشيا بدر للدخول إلى البلدة، وتجهّز القوات العسكرية التركية على الحدود للتدخل بسرعة.

إستراتيجية تنظيم الدولة المتطورة في العراق وسوريا

يمثل تنظيم الدولة منظمة قادرة على استخلاص الدروس والتأقلم مع كل موقف يعترضها، حتى المواقف الأكثر صعوبة، وذلك بفضل المرونة الكبيرة التي تتمتع بها. ومنذ بضعة أشهر، لَمَّحَ إعلام تنظيم الدولة إلى السقوط المحتمل لمدينة الموصل بيد أعداء التنظيم. وفيما بعد، شهد خطاب التنظيم تغيرا ملحوظا، حيث أصبح يولي الحاجة إلى الدفاع عما يُسمى "الخلافة" ضد مهاجميها مزيدا من الإهتمام. فضلا عن ذلك، سعى التنظيم إلى تسليط الضوء على عناصر المشروع السياسي للتنظيم التي سيستمر عملها حتى بعد هزيمته في الموصل.

في الأثناء، يبدو من الوارد أن التنظيم قد فقد أمله في الحفاظ على المدينة، على الصعيد الإستراتيجي، بيد أنه لا يزال مستمرا في سعيه نحو تحقيق أهداف تكتيكية محددة. وتتمثل هذه الأهداف في البطش بالقوات العراقية وتدمير مصداقية القوى الغربية وروسيا، وهو ما يوضحه استغلال تنظيم الدولة لقصف حي الجديدة في الموصل.

ومن المرجح أن قادة تنظيم الدولة قد غادروا، منذ زمن ليس ببعيد، مدينة الموصل بالفعل، وربما مدينة الرقة أيضا، لإعادة رص صفوفهم في المدن الواقعة على طول نهر الفرات بين العراق وسوريا. وبالتالي، يبحث هؤلاء عن وضع قوات بشار الأسد تحت الاختبار. بالإضافة إلى ذلك، يسعى التنظيم إلى التأكد من أن وحدات حماية الشعب الكردية تخشى تدخلا محتملا من قبل تركيا، وهو ما يسمح للتنظيم بفرض سيطرته على جزء من المناطق وسط سوريا.

أما في العراق، فستضل الهجمات التي تستهدف الانتخابات البلدية لسنة 2017، والانتخابات البرلمانية لسنة 2018 بمثابة خيارات تكتيكية سيخذها المقاتلون الشرسون للتنظيم والعديد من المجندين الجدد الوافدين من نينوى، وديالى، والأنبار بعد تحرير الموصل. وبالتالي، يبدو أننا على أعتاب صائفة محفوفة بالمخاطر هذه السنة.

القضايا السياسية العالقة

على الرغم من أن الوضع العسكري قد يبدو معقدا ومثيرا للقلق، إلا أن الوضع السياسي لا يزال بدوره يسترعي المزيد من المخاوف. في الحقيقة، غالبا ما يُشار إلى أن مدينة الموصل يغيب عنها القدر الكافي من القادة العرب السنة. خلافا لذلك، تثبت الوقائع أن هناك وفرة في القادة مقابل انعدام في القيادة.

في الواقع، لا يبدو من الواضح مَنْ من أهالي نينوى والموصل سيتقدم ليشغل المناصب القيادية من جهة، وإذا ما ستقبل قوات تحرير الموصل بأخذ القادة المحليين بزمام الأمور في المدينة من جهة أخرى. ومن المرجح أن قادة تنظيم الدولة قد غادروا، منذ زمن ليس ببعيد، مدينة الموصل بالفعل، وربما مدينة الرقة أيضا، لإعادة تنظيم صفوفهم في المدن الواقعة على طول نهر الفرات (...)

في السياق ذاته، تساهم تطلعات الأكراد في تعقيد الوضع أيضا، حيث أن رئيس إقليم كردستان، مسعود بارزاني، يهدف إلى ضمان دور للموالين له من الأكراد في مستقبل المدينة، باعتبار أن نينوى تضم أعدادا هامة من الأكراد واليزيديين. علاوة على ذلك، يسعى بارزاني إلى الاستيلاء على أجزاء شاسعة من محافظة نينوى، خاصة على مقاطعات سنجار وزمار الواقعة في غرب وشمال المحافظة، وربما على قضاء الحمدانية في الشرق.

من ناحية أخرى، لا تبدو القوات العراقية، والكرديّة، والغربيّة، أو المنظمات الدولية مهتمة بالمسائل الأساسية المتعلقة بتوفير الخدمات العامة في الموصل، بالإضافة إلى إنشاء نظام قضائي انتقالي. وفي الواقع، يُعدّ هذا النظام ذو أهمية بالغة في سبيل السيطرة على الأعمال الانتقامية في منطقة شهدت العديد من التقلبات.

أخيرا، لعل أهم عنصر في مسألة الموصل يتمحور حول غياب النقاش الوطني بهدف إيجاد حلول للمشكلة التي دفعت بالعديد من السنة في بادئ الأمر إلى دعم تنظيم الدولة، حتى وإن كان ذلك بشكل سري وسلي، وفقا لما أفادت به المصادر. وتجدر الإشارة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الحوار السياسي بين الحكومة العراقية

والمجتمعات السننية.

في الحقيقة، لا يزال السنة في العراق بمثابة فئة مهمشة، تخشى بشكل مستمر حكومة يقودها الشيعة في بغداد، بالإضافة إلى فقدانها الثقة في نوايا حكومة كردستان في الشمال. وطالما سيظل هذا الوضع على حاله، ستبقى المحافظات ذات الأغلبية السننية في العراق أرضاً خصبة لعودة الجماعات الجهادية أو القومية العدوانية على مدى السنوات القادمة.

إدراك للدراسات والاستشارات

الفصل الثاني

الصراع في سوريا: هل بات وشيكا

التوصل إلى حل؟

إدراك للدراسات والاستشارات

منذ أواخر سنة 2015، أصبحت الديناميكية الأساسية للصراع في سوريا تصب في مصلحة نظام بشار الأسد، الذي كان قبل ذلك على شفا الإندثار. وفي الوقت الراهن، أصبح نظام الأسد في أفضل أحواله منذ قيام الثورة السورية سنة 2011، سواء في سوريا أو في المنطقة بشكل عام.

ونتيجة لذلك، أصبح النظام السوري يسيطر بإحكام على المراكز الحضرية الرئيسية الواقعة غرب سوريا، فضلا عن جزء كبير من البنية التحتية الأساسية، وما تبقى من قدرة البلاد الصناعية، والطرق الرئيسية والمطارات. من جانب آخر، يسعى النظام حاليا إلى التغلب على المقاومة التي لا تزال قائمة حول دمشق وحلب، وكذلك في محافظات درعا وحمص وحماة. ولتحقيق ذلك، يعتمد نظام الأسد على مزيج من توظيف القوى والتسويات التكتيكية بغية كسر وتجزئة قوات الثوار والمدنيين.

والجدير بالذكر أن التدخل الروسي، الذي انطلق في أيلول/سبتمبر سنة 2015، قد وضع حدًا للتنافس العسكري بين النظام والمعارضة الذي امتد منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2015، كما منح هذا التدخل الأفضلية لنظام الأسد على المدى المتوسط. وفي الوقت الذي توقعت فيه الولايات المتحدة فشل المساعي الروسية وتعمق الأزمة، نجحت موسكو في تحقيق مطامعها بشكل غير متوقع، سواء كان ذلك من خلال تلميع صورتها في المنطقة، أو تأثيرها على الظروف الأمنية ودورها في القضايا السياسية والإستراتيجية.

حاليا، تحتل موسكو مركز اللعبة الدبلوماسية للأزمة السورية، كما بإمكانها أن تصبح شريكا لإدارة ترامب في حربها ضد تنظيم الدولة والجماعات الجهادية الأخرى. ويعود الفضل في قدرة نظام الأسد على الهيمنة على أعدائه داخل سوريا وخارجها إلى التزام الروس والإيرانيين تُجاهه. من جانبها، نجحت روسيا في منع الغرب، والأتراك، والعرب من الردّ على تدخلها، علاوة على حصولها على موافقة تركيا والأردن في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق، تمكنت روسيا من قطع السبل أمام الشبكات التي تعتمد عليها السعودية وقطر لتمويل وتسليح فصائل الثوار المختلفة.

وفي السياق ذاته، نجح نظام الأسد في تدارك النقص الفادح الذي طال قوته

العسكرية بالاعتماد على قوة عظمى وإمكانيات جوية متفوقة يستخدمها بطريقة مدعومة. من جهة أخرى، حاول النظام السوري معالجة أوجه النقص لديه عبر تطوير قوات شبه عسكرية محلية، ونشر عدد كبير من المليشيات الشيعية الأجنبية. ونتيجة لذلك، سيسمح التوافق والتناسق بين أدوار هذه الأطراف، التي تقاوم جنباً إلى جنب مع القوات المتعارف عليها، في تحديد جزء مما سينبثق عن استراتيجية تقوية واستقرار النظام.

في المقابل، لم تعد حركة الثوار التقليدية⁷، في شكلها الإسلامي والقومي، تشكل تهديداً إستراتيجياً على استمرارية نظام الأسد، حيث أنها فقدت القدرة على تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية المعلنة. فضلاً عن ذلك، تواجه الحركة صعوبة في الدفاع عن المناطق الواقعة تحت سيطرتها وإدارتها، علماً وأن هذه المناطق تشهد تراجعاً مستمراً. وقد تسببت العديد من العوامل في إلحاق الضرر بتماسك حركة الثوار التقليدية، وروحها المعنوية، وقدرتها ووضعها العسكريين.

ومن بين هذه العوامل؛ الانتكاسات العسكرية، والاقتتال الداخلي، وانخفاض دعم الأطراف الفاعلة في المنطقة، بالإضافة إلى التردد الذي غلب على موقف الولايات المتحدة، التي ركزت جهودها على مقاومة تنظيم الدولة. ونتيجة لذلك، تحولت الحركة إلى تمرد في المناطق الريفية، حيث بإمكانها مضايقة النظام وحلفائه، ولكنها تقف عاجزة عن إلحاق الهزيمة بهم. علاوة على ذلك، أصبح الثوار أكثر عُرضة للإكراه أو للإقناع من قبل الجهاديين.

وفي غياب طموحها على المستوى الوطني، تحولت جماعات الثوار إلى عناصر تكميلية للأطراف المهيمنة في المنطقة. وفي الأثناء، تحالفت العديد من الفصائل العربية مع وحدات حماية الشعب الكردية، التي تتلقى الدعم من قبل الولايات المتحدة في سبيل محاربة تنظيم الدولة.

من جهتها، انضمت العديد من الفصائل الإسلامية والقومية شمال سوريا للعمليات الهجومية التي يشنها الأتراك ضد التنظيم، وهي عمليات تهدف إلى حد كبير إلى التصدي إلى مطامع الأكراد. وفي جنوب البلاد، تسهر الفصائل المكونة

⁷يفضل الكاتب استخدام مصطلح "التقليدية" عوضاً عن "معتدلة" عند حديثه عن الثورة، حيث أن المصطلح الثاني يشير ضمناً إلى نظام القيم الخاص بالمراقبين الخارجيين والذين هم معظمهم من الغرب.

للجهة الجنوبية على حماية الحدود مع الأردن، وفي الآن ذاته، الحدود مع إسرائيل. ومن المتوقع أن تشكل هذه الفصائل عقبة أمام تنظيم الدولة والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، وأن تحاربهم في وقت لاحق.

وفي زمن الحرب، يصبح البقاء على قيد الحياة الغاية القصوى لدى أغلبية الناس، وهو ما يملي عليهم خياراتهم. فضلا عن ذلك، يميل السكان إلى إتباع الفائزين، وبالتالي، ازداد الدعم أو القبول (القسري أو بحكم الأمر الواقع) بنظام الأسد، الذي أصبح يُنظر إليه على أنه الفائز بالمعركة. في الواقع، انتقل معظم السوريون، الذين نزحوا داخل البلاد، إلى المناطق الخاضعة تحت سيطرة الجيش السوري، حيث لا يخشون التفجيرات التي يقوم بها النظام وأين بإمكانهم الحصول على المساعدات التي لا يتلقاها غيرهم ممن أثر العيش في المناطق التابعة للمتمردين.

وبشكل عام، نجح الأسد في خلق توازن دقيق بين البلدين الداعمين له، وهما روسيا وإيران، اللذين تلتقي مصالحهما في الوقت الراهن، إلا أنها قد تختلف لاحقاً. ومن هذا المنطلق، يتمتع الأسد بأفضلية مهمة وهي عدم المديونية لحامي وحيد أو التبعية التامة لدعم خارجي واحد. في المقابل، لا تمتلك كل من روسيا وإيران الوسائل اللازمة لمساعدة النظام السوري على التعافي تماما أو إعادة إعمار سوريا. وفي الوقت الحالي، تجد روسيا نفسها في وضع يسمح لها بالتأثير على الدبلوماسية في سوريا. ومن خلال طلب الدعم من إيران وتركيا، خلقت روسيا نظاما لإدارة المنافسات الإقليمية المتعلقة بالشأن السوري بشكل يُقضي دول الخليج، والحكومات الأوروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، والأمم المتحدة التي تلعب أدوارا ثانوية دون أي تأثير يُذكر.

وفي هذا السياق، تهدف عملية محادثات أستانة جزئيا إلى إعادة تحديد شروط التسوية السياسية، وذلك باستبدال الفترة الانتقالية الضرورية بجملة من الترتيبات التي تقلص رسميا صلاحيات الرئيس السوري، إلا أنها تسمح له بالبقاء على رأس السلطة. علاوة على ذلك، توفر هذه العملية فرصة إضعاف المعارضة السورية من خلال تعميق انقساماتها الداخلية ودعوة "المعارضة الوفية" المزعومة للمشاركة في المحادثات.

وفي الأثناء، يبقى احتمال التوصل إلى تسوية سياسية برعاية الأمم المتحدة أو

روسيا ضعيفا. خلافا لذلك، ستبدي أغلب الأطراف الفاعلة في المنطقة رضاها في حال تم تأخير المناقشات حول مصير الأسد، وتجميد الصراع، والحد من أعمال العنف، بالإضافة إلى إنشاء مناطق تحت السيطرة.

من جهة أخرى، أجبرت انتكاسات المعارضة العسكرية والفوضى السياسية في صفوفها حلفائها في المنطقة على إعادة النظر في نهجهم المتبع في سوريا. وكنتيجة لفك الارتباط الذي واجهته من قبل الدولة الغربية، لم تعد تركيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية تمتلك استراتيجيات أو هدفا مشتركا لتحقيقه في البلاد. فبالنسبة لتركيا، تأتي محاربة تنظيم الدولة وكبح جماح الطموحات الكردية في المنطقة قبل الإطاحة بالأسد.

أما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، التي تنتشر قواتها في المنطقة والغرقة في وحل الحرب اليمينية المكلفة، فلم تعد سوريا على رأس قائمة أولوياتها، فيما لا تزال قطر تعاني من تبعات انتكاسها في المنطقة وهي الآن بصدد ملمة جراحها.

على الساحة الدولية وفي المنطقة على حد سواء، يسعى نظام الأسد إلى إبراز نفسه. في الحقيقة، وبالنظر إلى استعادته لقوته بفضل النجاحات العسكرية، والدعم الروسي، والأهمية التي توليها إدارة ترامب للحرب ضد تنظيم الدولة، يراهن النظام السوري على إمكانية إحياء علاقاته مع المجتمع الدولي. والجدير بالذكر أن تطبيع العلاقات هذا يُعدّ بمثابة خطوة ضرورية لحصول النظام على الدعم المالي اللازم لإعادة الإعمار. أما بالنسبة للمانحين المحتملين، فتكمن الصعوبة في الحصول على قدر كاف من التنازلات من قبل النظام السوري حتى لا يقع توظيف الدعم المالي في تمويل إستراتيجية مضادة للثوار أو تصب في مصلحة استقرار الأسد.

ونظرا إلى اهتمامه بأولويات أخرى، لم يلق نظام الأسد بالا، إلى غاية صيف سنة 2014، للجماعات الجهادية السنية، فيما مثلت مجموعات الثوار التقليدية والمنشقين تهديدا رئيسيا للنظام. في الأثناء، أدى تغول تنظيم الدولة، وجمهية النصر، بالإضافة إلى جماعات متطرفة أخرى، إلى تأكيد تفسيرات النظام بشأن الانتفاضة، وإلى نفور أقسام كبيرة من المجتمع السوري من المعارضة، وتغيير حسابات وأولويات الدول الغربية.

فضلا عن ذلك، تسبب توسع نفوذ الفصائل الجهادية في حصول النظام على دعم

الروس، والإيرانيين، والشيعية، علاوة على محاصرة مجموعات الثوار الذين تعاونوا مع هذه الفصائل، ما قاد في نهاية المطاف إلى إحداث انقسامات داخل صفوفهم. وعلى الرغم من تغير هذه الأوضاع خلال سنة 2014، إلا أن المعركة التي يخوضها النظام ضد الثوار التقليديين، الذين كانوا يمثلون تهديداً أكثر إلحاحاً، لا تزال تشكل إحدى أولوياته.

الآثار المترتبة على المشهد الجهادي في سوريا

يتسم الوسط الجهادي السني بالإتساع، والتنوع، وبأجزاءه المختلفة، ومرونته في سوريا، وذلك على الرغم من أن تنظيم الدولة هو من يتصدر عناوين الصحف ويقوم بتوجيه السياسة في معظم الأحيان. في الحقيقة، لا يقع هذا الوسط في معزل عن الديناميكية التي تم شرحها بالتفصيل أعلاه بل على العكس تماماً، حيث أن هذه الديناميكية تؤثر على الوسط الجهادي بشكل حاسم.

ويبدو من السهل فهم السبب الكامن وراء اعتبار تنظيم الدولة أولوية منذ سنة 2014، ذلك أن المنظمة الجهادية تمثل مشكلة فريدة من نوعها بسبب وحشية أساليبها، ونهجها القائم على الإبادة الجماعية، علاوة على طموحاتها الإقليمية، ورغبتها في الهيمنة ذات الصبغة العالمية.

وفي هذا الإطار، أصبحت محاربة تنظيم الدولة بمثابة حجر الزاوية للتدخل الدولي في سوريا والعراق، حيث تم استثمار موارد عسكرية ضخمة ورأس مال سياسي هائل بهدف دحر التنظيم وهزيمته بشكل تام. خلافاً لذلك، تتسبب الخسائر، سواء تمثلت في أراضٍ أو قادة أو مقاتلين، أو موارد أو هيبة، في إضعاف تنظيم الدولة.

ومن خلال التركيز على التنظيم بشكل تام، لم تول الأطراف الحاضرة في المنطقة اهتماماً للتوجهات الكبرى التي تؤثر على الثوار، والإسلاميين، والجهاديين، أو لم تلق لها بالاً. فضلاً عن ذلك، استخفت هذه الأطراف بالطريقة التي تتم بها مقاومة تنظيم الدولة والتي ستساهم في تشكيل ساحة المعركة والبيئة بشكل كلي، وأهملت وضع سياسات مستدامة بغية تحقيق الاستقرار في سوريا.

في الوقت الراهن، يتعرض تنظيم الدولة إلى "لعنة" أطراف المعارضة في سوريا على

نطاق واسع، وذلك بالنظر إلى الوحشية التي يعتمدها لفرض وجوده، وبذور الفتنة التي زرعها داخل صفوف الثوار. فضلا عن ذلك، تُحمّل المعارضة تنظيم الدولة مسؤولية تحويل وجهة الموارد التي كان الهدف منها إضعاف الأسد، والتسبب في إحداث تغيير على مستوى السياسة الدولية والإقليمية وهو ما يعود بالفائدة على الرئيس السوري.

وبالتالي، يبدو من غير المحتمل أن يستفيد تنظيم الدولة من ضعف قوات الثوار والإسلاميين، ذلك أنه معزول سياسيا وعسكريا. ومما لا شك فيه أن التنظيم سيواصل مسيرته بإتباع نهج أقل ضراوة في صحراء سوريا والعراق، وذلك في أعقاب خسارته لكل من الباب، والرقعة، ودير الزور. خلافا لذلك، تنخفض فرص مشاركته عن كذب في إرساء النظام الجديد في سوريا.

في المقابل، مثلت جبهة النصرة المستفيد الرئيسي من وهن تنظيم الدولة والأزمة الوجودية التي عاشها الثوار التقليديون. وتجدر الإشارة إلى أن جبهة النصرة قد عمدت إلى تغيير اسمها في مناسبتين، حيث كانت تُدعى في البداية "جبهة تنظيم الشام" خلال صائفة سنة 2016، ومن ثم "هيئة تحرير الشام" بعد استيعابها لعدة فصائل إسلامية وجهادية في بداية سنة 2017.

من جانب آخر، استخدمت الجماعة الجهادية، التابعة لتنظيم القاعدة، شمال غرب سوريا كقاعدة رئيسية قامت فيها باستدراج، ومحاصرة، وهزيمة جماعات الثوار السورية الأخرى. ومن خلال إعطاء الأولوية، ظاهريا، لمحاربة نظام الأسد والإدارات المحلية التابعة له عوضا عن إقامة دولة رسمية، غدّت جبهة النصرة صورة إيجابية لها داخل المجتمعات المحلية السورية، ما مكّنها من الحصول على حماية المجتمع السوري وكسب الشرعية نوعا ما. وعلى الرغم من ذلك، اصطدمت جبهة النصرة بشيء من المقاومة على المستوى المحلي في جميع أنحاء سوريا.

(...) مثلت جبهة النصرة المستفيد الرئيسي من وهن تنظيم الدولة والأزمة الوجودية التي عاشها

الثوار التقليديون (...)

ومنذ هزيمة الثوار في حلب، شهدت أوساط الجهاديين والإسلاميين، الذين لا صلة لهم بتنظيم الدولة، إعادة تنظيم كبرى طال انتظارها لوقت طويل. وبدافع من الخلافات التي تفصل بينهم من حيث الأيديولوجية، والإستراتيجية، والتحالفات الإقليمية، توحدت الفصائل الموجودة في إدلب وفي غرب محافظة حلب حول جماعتين متنافستين وهما؛ "هيئة تحرير الشام"، "وحركة أحرار الشام". من جانبها، تمثل حركة أحرار الشام جماعة سلفية قوية أخذت بالتطور في منطقة يشوبها الغموض، كما ينتمي إلى قادتها وأعضائها عناصر جهادية.

أما هيئة تحرير الشام، فقد كانت في وقت سابق ذات أهمية لعمل الثوار العسكري، حيث نجحت، وإن كان ذلك لفترة وجيزة، في كسر الحصار الذي فُرض على حلب خلال صائفة سنة 2016. في المقابل، أكدت هيئة تحرير الشام على أن غياب الوضوح الإيديولوجي والاعتماد على الدعم الخارجي كانا السببين الرئيسيين لفشل الثوار.

ومن خلال إبدائها لوجهة نظرها الجهادية والمتصلبة هذه، تُعرض الهيئة نفسها لهجمات الأسد، والروس، والإيرانيين، والدول الغربية. فضلا عن ذلك، ترفض الهيئة مشاركة الثوار في المحادثات السياسية مع نظام الأسد تحت رعاية الروس أو الأمم المتحدة.

في المقابل، يزداد اعتماد حركة أحرار الشام على الدعم التركي، كما أنها قامت بتبني الأولويات التي وضعتها أنقرة بشأن الوضع السوري. في الأثناء، تتبع جماعات الثوار والإسلاميين الأصغر حجما خطى حركة أحرار الشام، سعيا للحصول على حمايتها والنفوذ إلى الموارد التي تقدمها تركيا. وعبر إتباع نضائج الأتراك، تدعم حركة أحرار الشام المسار الدبلوماسية، وبالتالي، يُنظر إلى الحركة كوسيط يصل بين المصالح السورية ومصالح القوى الخارجية التي تخلت عن قضية الثورة.

ويتزامن وهن تنظيم الدولة مع عودة ظهور وتفاقم الانقسامات، القديمة والجديدة على حد سواء. وفيما يتعلق بالجماعات التي تقاوم تنظيم الدولة، يتمثل الهدف من هذه المقاومة أساسا في الدفاع عن مصالحها، الذي غالبا ما يُعتبر مجرد ذريعة. ومن بين الفصائل المختلفة والمتواجدة في المنطقة؛ وحدات حماية الشعب الكردية، وقوات الأسد، والمليشيات الشيعية في سوريا، وجماعات الثوار في سوريا،

بالإضافة إلى قوات البشمركة الكردية، والمليشيات الشيعية في العراق، وقوات الأمن العراقية، وقوات العشائر السنية في العراق. في الأثناء، تتنازع جميع هذه الفصائل فيما بينها حول مسألة الأراضي، والمظالم، والهيبة، والسلطة.

من جهة أخرى، تتفاقم هذه النزاعات بسبب تدخلات الأطراف الخارجية (الولايات المتحدة، وإيران، وتركيا، وروسيا)، المتلهفة للقضاء على تنظيم الدولة ولكنها غير قادرة على التوفيق بين مصالحها وإستراتيجياتها. وفي هذا السياق، تزداد مخاطر الاشتباكات في شمال سوريا في الوقت الذي تتنافس فيه هذه القوى بشأن أراضي تنظيم الدولة. ومما لا شك فيه أن صلابة الإتفاق بين روسيا وتركيا وتأثيرهما على حلفائهما ومساعدتهما ستوضع قيد الاختبار.

في الواقع، يخلق تمركز قوات الثوار، والإسلاميين، والجهاديين في شمال غرب سوريا مشكلة فريدة من نوعها. فعلى الرغم من أن تركيا تطمح إلى احتواء هيئة تحرير الشام بمساعدة من حلفائها المحليين، إلا أنها لا تسعى إلى هزيمتها بشكل تام، ذلك أنها تُعدّ بمثابة وزن معادل لنظام الأسد. من جانبه، يعترف النظام السوري استرداد إدلب بالكامل، وبالتالي، حرمان آخر قوات الثوار من الوصول إلى تركيا.

أما روسيا، التي تقوم بقصف أهداف عدّة في سوريا، والتي تُعدّ مساعدتها للنظام ضرورية، فلا يبدو أنها تبحث عن الاستيلاء على المنطقة بشكل كامل، حيث يعود ذلك جزئياً إلى تجنب نقض الاتفاقيات التي تجمعها بتركيا. من جهتها، تعتبر الولايات المتحدة هيئة تحرير الشام تهديداً مباشراً بشكل متزايد، فضلاً عن تنظيمها ضربات ضد قياداتها. ومن المرجح للغاية أن تتحول إدلب إلى منطقة حرب مفتوحة للجميع وينعدم فيها القانون.

الفصل الثالث

تطور هيكل وإستراتيجية تنظيم الدولة

إدراك للدراسات والاستشارات

يتمثل أقصى أهداف الجماعة التي تُعرف بتنظيم الدولة في إنشاء دولة، وبالتحديد دولة للخلافة تخضع حصريا لأحكام الشريعة. ويتطلب تحقيق هذا المشروع إنشاء هيكل حوكمة ونظام إداري، وهو ما أقامه تنظيم الدولة منذ إنشائه أول هيكل شبيه بالدولة، تحت مسمى "الدولة الإسلامية في العراق" وإعلانه عنها في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2006. فضلا عن ذلك، شكل التنظيم بالفعل مكتبين وزاريين، الأول في سنة 2007، والثاني في سنة 2009.

وقد تكبد المكتب الوزاري الثاني خسائر فادحة في أعقاب قيام حركة الصحوة⁸، وهي قوة مكونة من أعضاء القبائل السنية العرب ومرتدين سابقين، الذين خاضوا معارك ضد الدولة الإسلامية في العراق منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2009 بدعم من الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارات الأنف ذكرها لم تمارس أي سلطة إدارية حقيقية على أرض الواقع، ويعود ذلك جزئيا إلى أن الدولة الإسلامية في العراق في ذلك الوقت لم تتمركز على أراض متجاورة لتحقيق هدفها. ويُفسر هذا المفهوم بشكل جيد من خلال كلمة "تمكين" التي تعني الحاجة إلى تعزيز المواقع على الأرض لتنفيذ مشروع سياسي. في المقابل، قام تنظيم الدولة بالتجذر في مدينة الموصل، حيث ازدهر فيها كمنظمة إجرامية بفضل ابتزاز أموال الشركات والمؤسسات.

ومع استقرار التنظيم رسميا في سوريا، تحت مسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في أبريل/نيسان سنة 2013، تم ترسيخ مبدأ "التمكين" آنذاك، وبدأ هيكل حوكمة بيروقراطية أكثر تعقيدا في الظهور. وفي هذا الصدد، حاول زعيم التنظيم، أبو بكر البغدادي، ضمّ جبهة النصرة، وهي منظمة جهادية سورية ساعد على تأسيسها خلال سنة 2011 عبر مدها بالرجال والمال.

وفي البداية، استندت استراتيجية تنظيم الدولة على التوسع في سوريا على نيل الأراضي والنفوذ تدريجيا، وذلك من خلال الانضمام إلى فصائل أخرى للمتمردين بغية شن هجمات على قواعد النظام السوري والحصول على الأسلحة من جهة، والاستيلاء على القواعد المتواجدة على أراضي المتمردين من جهة أخرى. وقد كانت هذه القواعد تقع جزئيا تحت حماية أعضاء جبهة النصرة الذي انشقوا عنها

⁸النهضة

وانظموا إلى تنظيم الدولة، وذلك على الرغم من إعلان زعيم القاعدة، أيمن الظواهري، العداء للتنظيم والمطالبة بحلّه وعودته إلى العراق.

خلافًا لذلك، نجح تنظيم الدولة في وضع قبضته على أراض جديدة وفي تعزيز حضوره في سوريا. وفي أعقاب هذا التوسع سنة 2013، برزت مؤسستان كبيرتان وهما مكتب الدعوة⁹ الذي قاد أنشطة التبشير والوعظ، والمحكمة الإسلامية. وقد ساهم الاستيلاء على قواعد جديدة في خلق ديناميكية متطورة قادت التنظيم إلى زيادة أعداد المنظمين إليه، وإلى جمع معلومات عن الفصائل المتنافسة، وإلى اغتيال المعارضين والقيام بمحاولات إستيلاء إضافية شملت القرى الحدودية شمال سوريا من قبيل أعزاز، وجرابلس، والدانا.

والجدير بالذكر أن قادة تنظيم الدولة قد وقع اختيارهم على مدينة الرقة كمركز رئيسي لممارسة نفوذ التنظيم في سوريا وذلك على الرغم من أن بعض النقاد اعتبروا حلب ملائمة أكثر لهذه المهمة نظرا لمواردها العسكرية والصناعية، وموقعها الأكثر استراتيجية وأهمية عدد سكانها. ولا يزال من غير المعروف متى تم اتخاذ القرار بتسمية الرقة عاصمة للتنظيم، ولكن باتت أهمية المدينة واضحة ضمن مشاريع التنظيم خلال النصف الثاني من سنة 2013. ومن هذا المنطلق، بدأ التنظيم بعرض لافتات تشير إلى ما يعتبره "اللباس المثالي" للمرأة وتدل على ما تقتضيه الشريعة مقارنة بأنظمة قانونية أخرى.

وعلى إثر الهجوم التي شنت ضد تنظيم الدولة من قبل الثوار السوريين في بداية سنة 2014، شهد مشروع التنظيم العام للتوسع تغيرا ملحوظا. وقد اندلعت أولى الاشتباكات شمال غرب سوريا ومن ثم انتشرت في جميع أرجاء شمال وشرق البلاد. ونتيجة لذلك، انسحب تنظيم الدولة من عديد المناطق (بما في ذلك محافظات إدلب واللاذقية بأكملها)، إلا أنه نجح في دمج الأراضي المجاورة الواقعة تحت سيطرته حول مدينة الرقة وشرق محافظات حلب والحسكة.

في هذا السياق، سمح هذا الدمج للتنظيم بوضع هيكل حوكمة أكثر تعقيدا خلال النصف الأول من سنة 2014. في الأثناء، خضعت الخدمات الإدارية لتوسع مهم، بما في ذلك الخدمات العامة التي كانت خلال سنة 2013 متواجدة في شكلها البدائي

⁹التبشير

في بعض معاقل "الإمارة" الواقعة في القرى الحدودية شمال البلاد. وقد سمح هذا التوسع بتأمين خدمات المصلحة العامة في حلب بفضل إعانة السكان.

والجدير بالذكر أن تنظيم الدولة حقق تقدماً مذهلاً في العراق، وخير دليل على ذلك استيلائه على مدن على غرار الموصل وتكريت في حزيران/يونيو سنة 2014. وعلى الأرجح يعتبر هذا التقدم العامل الرئيسي الذي دفع بالتنظيم إلى إعلان ما يُسمّى بالخلافة وإلى تغيير اسمه من الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الدولة الإسلامية.

وفي إطار دعايته، احتفل التنظيم بإلغائه للحدود بين العراق وسوريا. وعلى إثر إعلانه عن الخلافة في 29 حزيران/يونيو سنة 2014، عمد التنظيم إلى إنشاء سلسلة من الدواوين الرسمية (مكاتب إدارية). وفي تشبّه بالحكومات المُعترف بها، تلعب هذه الدواوين دوراً أولياً في إدارة تنظيم الدولة، وفي مختلف الولايات (والمحافظات) التابعة للتنظيم على المستوى الإقليمي. وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد الولايات 19 ولاية في العراق وسوريا، و16 ولاية في بلدان أخرى، في الوقت الذي يحاول فيه التنظيم زيادة شعبيته على الصعيد العالمي.

وعلى سبيل المثال، أنشأ تنظيم الدولة "ديوان التعليم" المهتم بالتعليم أساساً، و"ديوان الصحة" المسؤول عن تأمين الرعاية الصحية، بالإضافة إلى ديوان الحسبة الضامن للأخلاق العامة للمسلمين. وفضلاً عن الدواوين، ظهرت هيئات إدارية أخرى منذ إعلان الخلافة على غرار "هيئة الهجرة" التي تُعنى بالهجرة، و"إدارة الولايات البعيدة" التي تدير العلاقات بين مراكز تنظيم الدولة في العراق وسوريا والولايات التي تقع خارج المنطقة.

وضمن شريط فيديو دعائي يحمل عنوان "هيكل الخلافة"، أكد تنظيم الدولة على الطابع الحديث للبيروقراطية التي يتسم بها¹⁰. وعلى الرغم من أن شريط الفيديو يبدو مثيراً للإعجاب للوهلة الأولى، إلا أنه لا بد من التقييم الحذر للطبيعة الحقيقية للبيروقراطية تنظيم الدولة، حيث أن هناك فجوة بين الصورة المثالية الهيئات المنظمة بدقة وبين ما يحدث على أرض الواقع.

¹⁰انظر- <http://jihadology.net/2016/07/06/new-video-message-from-the-islamic-state-the-structure-of-the-caliphate>

ووفقا للبيانات المتاحة، قد تختلف أسماء الهيئات من منطقة إلى أخرى، كما أن وظائف الدواوين المختلفة قد تتداخل فيما بينها، علاوة على أن بعض الهيئات الإدارية لم يقع ذكرها في شريط الفيديو من قبيل ديوان العقارات والخراج (أي مكتب الممتلكات العقارية والضريبة على الأملاك). ومهتم الديوان الأنف ذكره بطلبات الإقامة واستخدام الأراضي لإقامة القواعد. وقد يذهب في ظن المرء، عند مشاهدة شريط الفيديو، أن مكتب العدل (أي ديوان القضاء والمظالم) هو المهتم بهذه المسائل باعتباره لعب دورا في الحجز على الممتلكات العقارية لأسباب مختلفة.

وفي الوقت الذي تستمر فيه حملة التحالف التي تقودها الولايات المتحدة لسنها الثالثة على التوالي، يبدو من الواضح أن تنظيم الدولة يصطدم بالعديد من المشاكل في إطار سعيه لتحقيق مشروعه. وتعلق هذه المشاكل أساسا بخطط التمويل، والقوة العاملة، والإدارة، التي أجبرت التنظيم على التكيف بطرق مختلفة. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن خدمات تنظيم الدولة الإدارية قد شهدت عرقلة ملحوظة. وعلى سبيل المثال، تظهر الوثائق أن التنظيم نقل بعض المهام المتعلقة بإدارة الضرائب والتعليم إلى مدينة الباب، التي أصبحت معقله الرئيسي في محافظة حلب، بعد خسارته لمدينة منبج ووقوعها في أيدي قوات سوريا الديمقراطية (المُدربين من قبل الأكراد).

فضلا عن ذلك، تشير الوثائق إلى أن الضربات الجوية قد أدت إلى إضعاف هيكل حوكمة التنظيم، على غرار مكتب توزيع الموارد الطبيعية الذي أعلن لرئيسه، أبو مصعب العراقي، بداية تشرين الأول/أكتوبر سنة 2016، عن تراجع إنتاجه العام بحوالي الثلث بسبب الضربات الجوية للتحالف على سوق النفط في الموصل. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الأنف ذكره يشرف على تجارة موارد النفط والغاز وعلى ضمان إدارة ثلاثة أسواق للنفط في محافظة نينوى (التي تضم الموصل).

بالإضافة إلى ذلك، يشير عدد الأعضاء رفيعي المستوى في تنظيم الدولة الذين تم قتلهم خلال الضربات الجوية والغارات إلى أن عملاء من الاستخبارات الأجنبية قد نجحوا في اختراق التنظيم. ونتيجة لذلك، عمد التنظيم إلى تخفيض النفاذ إلى شبكة الإنترنت بالنسبة للسكان الخاضعين لرقابته، حتى أن الأمر قد وصل به فرض حظر كامل على الموصل وهو ما أكدته العديد من المصادر قبل حملة استعادة

المدينة.

من جانب آخر، يبدو أن الاتصال بشبكة الإنترنت لا يزال ممكناً، ولكن في المراكز التي يسمح فيها تنظيم الدولة بذلك. علاوة على ذلك، يعكس الحد من "الامتيازات" الممنوحة لمقاتلي التنظيم، من قبيل الحصول على الكهرباء، والأجور، والإيجارات، المشاكل المالية للجماعة. في الأثناء، لا تصب التوقعات على المدى الطويل في مصلحة تنظيم الدولة.

في المقابل، لا ينبغي الطعن في مصير بعض المناطق على المدى القصير، بما في ذلك تلك الواقعة تحت سيطرة التنظيم في محافظة دير الزور، حيث يعود ذلك إلى نقص الأطراف المحلية التي قد تشكل مقاومة ما. وعضواً عن تسليط الضوء على قوة التنظيم، تؤكد الأحداث الأخيرة، على غرار استعادة تدمر من قبل التنظيم والنضال من أجل استعادة الباب منه، أبرزت نقاط الضعف المزمنة لدى أعداء التنظيم والمتمثلة أساساً في نقص المقاتلين في صفوف النظام، وثوار ينقصهم التدريب ومنقسمون إلى فصائل كثيرة للغاية.

في الأثناء، لا تصب التوقعات على المدى الطويل في مصلحة تنظيم الدولة.

خلافاً لذلك، لا تُحدث هذه المشاكل تغييراً يُذكر على النمط الجديد الذي يعتمده تنظيم الدولة في المنطقة. ففي خطابه الموجهة لأعضائه وعامة الناس على حد سواء، سعى تنظيم الدولة إلى دحض الفكرة القائلة بأن فقدان السيطرة على الأراضي سيؤدي إلى انهيار الخلافة. وقد أكد المتحدث الرسمي باسم التنظيم، أبو محمد العدناني، على هذه الرسالة في خطابه الأخير الذي سُجِّل في شهر أيار/مايو سنة 2016.

في الواقع، سخر العدناني من أن فكرة استرداد مدينة سرت (معقل التنظيم الرئيسي في ليبيا)، والموصل، والرقعة، تعني بأن ساعة نهاية الخلافة قد دقت. وفي ذكره للخسائر التي تكبدها التنظيم في العراق كسابقة تاريخية، صرَّح العدناني قائلاً: "هل قادت خسارة البلدات في العراق وإقامتنا في الصحراء على الرغم من عدم امتلاكنا لأراضٍ أو قرى هناك إلى هزيمتنا؟". والجدير بالذكر أن هذه التصريحات قُدمت ضمن مُلخَّص لمنشور داخلي نشره ديوان الدعوة والمساجد في منطقة تلعفر تحت عنوان "الخلافة لن تتلاشى". في الأثناء، ينسى الكثيرون أن

الدولة الإسلامية ليست دولة بالمعنى التقليدي للكلمة أي بمثابة كيان يقع على أراض ومناطق جغرافية.

من جانب آخر، لا تتناسب مثل هذه الرسائل تماما مع الدعاية المكثفة التي نشرها التنظيم على امتداد سنة 2014 و2015، حيث أكد على صفته كدولة وعلى الحياة في ظل نظام الخلافة. وقد ساهمت هذه العوامل في زيادة واضحة لأعداد المجندين الأجانب بعد حزيران/يونيو سنة 2014. أما حاليا، ونظرا للصعوبة القصوى التي يواجهها تنظيم الدولة بشأن إدخال مقاتلين إلى سوريا والعراق، يأمل التنظيم أن يقود المقاتلون الأجانب والمؤيدون له عمليات في الغرب باعتبارهم جنودا للخلافة.

من هذا المنطلق، ووفقا لتصريحات أبو طلحة المغربي المنتهي إلى مجلس شورى تنظيم الدولة، التي وقع إدراجها ضمن منشور ديوان الدعوة والمساجد، فإن "الدول الغربية قد نسيت أن أطفال جيل الخلافة ترعرعوا داخلها وهم يستعدون لخوض المعركة في عقرب دارها. وبغض النظر عن مكان الخلافة التي تقع اليوم في العراق والشام، فإنها ستكون غدا على أعتاب البيت الأبيض نظرا إلى أن الدول الغربية تجهل من أين ستأتيها الضربة".

وفي العراق وسوريا، نشهد بالفعل آثار انهيار محتمل لتنظيم الدولة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، وفي محافظة ديالى التي خسر التنظيم رسميا سيطرته عليها بداية سنة 2015، لا تزال التقارير تشير باستمرار إلى العمليات التي تقوم بها خلايا الجماعة، إما عبر التفجيرات، أو الاغتيالات، أو الغارات على قوات الأمن، والسيطرة على ما يسمى "بالمضافات" (منازل الاستقبال)، وتسلسل المقاتلين القادمين من مناطق أخرى.

وتُصنّف هذه العمليات على أرض العدو "بالعمليات الأمنية"، التي تمثل نموذج مقاومة أكثر بساطة وأكثر بدائية مقارنة بالبنية العسكرية التي أنشأتها الخلافة والمتمثلة في ديوان الجند (أو مكتب الجيش). في المقابل، يبدو أن النمط الجديد المتبع من قبل تنظيم الدولة يُعتبر فعّالا داخل بيئة تمزقها الخلافات العرقية والدينية. وعموما، قد يسمح هذا النمط للتنظيم باستغلال الظروف الأمنية المتردية والمتعلقة بانتشار الميليشيات في جميع أنحاء العراق وسوريا. وبعبارة أخرى، سيستمر الإرهابيون والمتمردون التابعون لتنظيم الدولة في تشكيل تهديد لسنوات

عديدة قادمة.

إدراك للدراسات والاستشارات

الفصل الرابع

تحتل مركز ديناميكيته العالمية حملة تنظيم الدولة في أوروبا

إدراك للدراسات والاستشارات

خلال شهر أبريل/نيسان سنة 2013، أعلن تنظيم الدولة سيطرته على مدينة الرقة السورية بعد دحره لجماعات الثوار الذين كانوا قد طردوا القوات الموالية للنظام السوري قبل شهر من ذلك. وبعد مرور أكثر من سنة بقليل، أطلق التنظيم "حملته في أوروبا" من خلال الهجوم الذي نفذه على المتحف اليهودي في مدينة بروكسل والذي أودى بحياة أربعة أشخاص في أيار/مايو سنة 2014. وبالتالي، سبقت هذه "الحملة" عمليات القصف التي شنتها التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة والتي بدأت خلال آب/أغسطس سنة 2014 في العراق وخلال شهر أيلول/سبتمبر في سوريا.

وفي هذه المرحلة، لا بد من الإشارة إلى أن العمليات التي هزّت منذ ذلك الحين مدن باريس، وبروكسل، ونيس، وبرلين لا تُعدّ بمثابة "انتقام" جهادي على خلفية عمليات غربية، بل تمثل نتاج حملة مدروسة ومُتعمدة عجز التحالف عن عرقلتها بالكامل. وعلى الرغم من أن قدرة تنظيم الدولة على الأخذ بزمام المبادرة قد تدهورت بشكل كبير، إلا أنها لا تزال في غاية الخطورة.

من جهة أخرى، ينقسم الهدف الذي يسعى التنظيم إلى تحقيقه في أوروبا إلى شقين، حيث يتمثل الأول في إثبات أن التعايش مع "الخونة" أمر مستحيل (وقع استهداف فرنسا وألمانيا بشكل خاص نظرا لاستقبال الأولى لأكبر الجاليات المسلمة واليهودية في أوروبا، والثانية بسبب سياستها السخية تجاه اللاجئين). وبالتالي، يتعلق الشق الثاني من الهدف بتشجيع "الصعود الجهادي" انطلاقا من أوروبا. وبغض النظر عن تأثيرهم غير المتوقع على مستوى الدعاية، يعتبر المجندون الأوروبيون ذو قيمة استثنائية بالنسبة لتنظيم الدولة.

عموما، لا بد من توخي الحذر الشديد عند تقييم الديناميكية العامة لتنظيم الدولة بالاعتماد على معيارين أساسيين وهما؛ الخسائر التي ألحقها به التحالف رسميا، فضلا عن نسب الأراضي التي نجح في "استعادتها". أما المعيار الأول، وبغض النظر عن طبيعته المُختلف عليها، فعليه أنه "ثابت"، وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار أحجام الخسائر وأنماطها. من جانبه، يتجاهل المعيار الثاني الأهمية الرمزية لبعض المستوطنات، حتى المحدودة منها (على غرار هضبة الجولان بالنسبة "لجيش خالد بن الوليد" التابع للتنظيم).

ونتيجة لذلك، يزيل هذا المعيار التناقض بين الجانب المبرر لبعض التقدمات التي يحزرها التنظيم، وتحديدًا في العراق خلال شهر حزيران/يونيو-تموز/يوليو سنة 2014، وبين الطبيعة الشاقة التي تتسم بها عمليات "استعادة المناطق".

وبصرف النظر عن سوء الفهم الذي تظهره القوى المكافحة للإرهاب، حيث تظن أنها دائما ما تتمتع بالأسبقية مقارنة بأعدائها، يتمثل عجز هذه القوى المستمر والمرتبط بالثقافة السياسية العسكرية، في تقبل الحادثة الراديكالية لتنظيم الدولة. وفيما يتعلق بالقاعدة، فقد حقق هذا التنظيم نجاحا على مستويين اثنين وهما، تشكيل "قاعدة" على أرض الواقع، و"قاعدة" للبيانات العابرة للحدود الإقليمية. وفي الحقيقة، تتغذى القاعدة الثانية على الأولى والعكس بالعكس، وذلك من منظور يجعل المقاربات الجغرافية البحثية نسبية نوعا ما.

والجدير بالذكر أن أسوأ هجوم على مدينة بغداد جاء بعد فترة وجيزة من "النصر" الذي حققه تنظيم الدولة في الفلوجة سنة 2014 وتزامنا مع هجوم غير مسبوق على المدينة المنورة. ومن جانبه، لا ينتهج تنظيم الدولة طريق "الانتقام" من خلال هذه النوعية من الهجمات على أرض الواقع، بل يقود في المقدمة عملياته على المستوى الإقليمي والمستوى العابر للحدود.

وعلى هذين المستويين المترابطين، حملت سنة 2016 في طياتها حدثين جيدين، من وجهة نظر الأوروبيين، وهما؛ سقوط المعقل الجهادي في سرت الليبية من جهة، وإطلاق عملية "درع الفرات" من قبل تركيا ومن تحميمهم في سوريا من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، قاد الحدث الأول إلى القضاء على بؤرة التنظيم جنوب أوروبا، فيما سمح الحدث الثاني بقطع ممر العبور (ذهابا وإيابا) بين المسرح السوري العراقي وأوروبا.

وعموما، لا يبدو أن المصادر الأربعة التي تتغذى منها الديناميكية العالمية لتنظيم الدولة قد أوشكت على الجفاف، وهو ما أوضحه ديبلوماسي سابق، حيث أشار إلى أن:

1- الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش الابن، قد أطلق "الحرب العالمية ضد الإرهاب"، التي سمحت لتنظيم الدولة، الفرع العراقي لتنظيم القاعدة، بالاستقرار في قلب منطقة الشرق الأوسط. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر سنة 2015، فسحت هذه الحرب المجال أمام "الحرب العالمية ضد الإرهاب" لفلاديمير بوتين، التي اتضح أنها أيضا تعزز التجذروا والتوسع الحاليين لتنظيم الدولة. (في الواقع، تشجع

عولمة مكافحة الإرهاب هذه، من خلال غض الطرف عن الديناميكيات المحلية، على عولمة الإرهاب في شكله الجهادي).

2- قيام الثورات العربية المضادة في أعقاب الانتفاضات الشعبية خلال سنة 2011، التي تم تعزيزها ماديا وعسكريا عن طريق التعبئة ضد الإرهاب، تعتبر في الحقيقة مضادة للإسلام في مصر وليبيا، وتحديدًا ضد السنة في سوريا واليمن. في المقابل، لا بد من التمييز بين المساهمة غير المباشرة للعنف المُمارس من قبل عبد الفتاح السيسي وخليفة حفتر في التجذّر المحلي لتنظيم الدولة من جهة، والتعاون المحتمل بين نظام الأسد وأتباع علي عبد الله صالح، المهيمن عسكريا في صنعاء، والجهاديين المحليين من جهة أخرى.

3- اختفاء الحكومات العربية من الساحة الشرق أوسطية، وخاصة اختفائها الوحشي في سوريا حيث أن المؤتمر الأخير في أستانة كان برعاية ثلاثية روسية، وتركية، وإيرانية، سمح لتنظيم الدولة بالمطالبة بنموذج مُحرّف "للقومية العربية"، الذي تفاقم نتيجة التجاذب السني الشيعي المتنامي بسبب الصعود الإيراني في المنطقة. وفي هذا الصدد، يؤكد المؤرخ على ضرورة العودة إلى فترة الجاهلية للإطلاع على اهتمام الفرس بمدينة حلب، ناهيك عن اهتمامهم باليمن.

4- مدينة الرقة، كونها مهد التنظيم ومعقل "مخططه" العالمي، تظل بمنأى عن التعبئة والتركيز المتوازيين للولايات المتحدة على الموصل ولروسيا على حلب.

في الأثناء، تستمر التطورات الأربعة المذكورة أعلاه في تغذية بعضها البعض. وعلى الرغم من فشل إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، في قلب المعطيات، إلا أنها امتنعت عن تشجيع هذه التطورات على الأقل، وهو ما يبدو مخالفا للنوايا الظاهرية والقوية للإدارة الأمريكية الجديدة. وبالتالي، لا بد من الانتظار قبل تقييم الخطة التي طلب الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب، تنفيذها. خلافا لذلك، بإمكاننا بالفعل توقع تصعيد عسكري سيغذي التصعيد الإرهابي مع مكاسب جغرافية تعزز ديناميكية تنظيم الدولة العالمية.

وفي هذه المرحلة، يظل الوضع على الساحة السورية والعراقية كارثيا، حيث برز التنظيم في ثوب الفاتح الأكبر في معركة حلب، التي كان فيها غائبا بشكل متناقض إلا أنه انتهز الفرصة للاستحواذ على تدمر (التي ظلت "مُحررة" لحوالي ثمانية أشهر فحسب). ونتيجة لذلك، نجح التنظيم في تشديد الحصار على دير الزور والتجذّر في المثلثين الحدوديين (الحدود الثلاثية

بين إسرائيل، أي الجولان المحتل، والأردن وسوريا من جهة، والحدود الثلاثية بين العراق والأردن وسوريا من جهة أخرى). ونظرا لترسخه الشديد في الموصل الغربية، تمكن تنظيم الدولة من استعادة زمام المبادرة في تكريت في محافظة ديالى، وفي حوض نهر الفرات، أي في الرمادي على سبيل المثال.

ومن هذا المنطلق، تحمل هذه التطورات السورية العراقية أثارا خطيرة على سياسة التجنيد العالمي للتنظيم وعلى ديناميكيته العالمية. أما الخطابات المناهضة للجهاد التي يلقيها صناع القرار ووسائل الإعلام الغربية فتعتبر دليلا على "تنافر معرفي" مثير للقلق، مثلما ما تصفه العلوم الاجتماعية. وفي هذا السياق، تُفضي متلازمة الإنكار هذه إلى لعبة دعائية قائمة على الحقائق، التي تسترعي القلق بالتأكيد، ولكن لا يمكن إنكارها. وفي هذه الحالة، كيف بالإمكان تجنب نظريات المؤامرة المتفشية على شبكة الإنترنت الجهادية، في حين أن الأخبار الكاذبة والتي تتأتى بعد إعلان الحقائق تنصدر أحداث اليوم على جانبي المحيط الأطلسي؟

في الأثناء، ليس بوسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على خطورة الصور النمطية للكرهية المُسببة للغثيان تجاه الإسلام والمسلمين وكيف أنها تخدم مصالح تنظيم الدولة. ناهيك عن التواطؤ الدولي، ظاهريا كان أم ضمنيا، في التخلي عن المواطنين العرب والسنة في مدينة حلب. وبالتالي، ما هو الموقف الذي بإمكان الدول الغربية اتخاذه تجاه الجهاديين، والقيم العالمية والقانون الانساني في الوقت الذي استخفت فيه علنا بالانتهاكات التي يواجهها السكان المسلمون؟ وفي هذا الإطار، لا بد من عدم الاستهانة بتأثير الاتهامات المتعلقة بالإبادة الجماعية ضد الروهنجيا في بورما، من بين أمور أخرى، على استقرار تنظيم الدولة جنوب شرق آسيا.

لا يمثل الحديث عن هذه المسائل خروجاً عن الموضوع الأصلي بقدر ما يُعتبر غوصاً في أعماق الديناميكية العالمية لتنظيم الدولة. ويُعدّ العجز الغربي في التوفيق بين خطابه وأفعاله في العالم العربي الإسلامي مدمراً على مستوى الحرب ضد تنظيم الدولة. في الحقيقة، سيؤدي الميل إلى إعادة تأهيل بشار الأسد باعتباره "أهون الشرين"، أو الاحتمالات الخطيرة جدا لعودة نوري المالكي على رأس السلطة في بغداد، إلى تفاقم تشويه السمعة السيئة للبلدان الغربية. وفي الوقت الراهن، ركز تنظيم الدولة "عناصره" في سيناء واليمن، بيد أن تعزيز خليفة حفتر لمكانته سيعيد فتح أبواب ليبيا للتنظيم حيث الكوماندوز

الجهاديين الذين أُطردوا من سرت مُهددون بالترحيل.

وفي النهاية، يجب عدم التقليل من أهمية التطورات المثيرة للقلق التي كشفتها الهجمات الثلاثة الأخيرة. والجدير بالذكر أن القاتل المسؤول عن عملية سوق الميلاذ في برلين، أنيس العمري، في 19 كانون الأول/ديسمبر سنة 2016، تمكن من عبور ألمانيا، وهولندا، وفرنسا، قبل أن يتم القضاء عليه في إيطاليا، الأمر الذي يطرح على الأقل تساؤلا حول شبكات الدعم العابرة لأوروبا. أما عبد القادر مشاريبوف، وهو منفذ الهجوم على الملهى الليلي "لا رينا" في ليلة رأس السنة الجديدة 2017 في إسطنبول، فقد نجح في الفرار لأسبوعين كاملين من تعقب قوات الأمن التركية.

ولا يزال من السابق لأوانه معرفة ما إذا سمحت عملية مكافحة الإرهاب الضخمة التي تم إطلاقها في جميع أنحاء تركيا في الخامس من شباط/فبراير سنة 2017، بتفكيك هياكل الدعم السرية المسؤولة عن رصد ومتابعة الهجوم الأنف ذكره. من جانب آخر، يطرح دخول مشاريبوف إلى تركيا عبر إيران، بعد خضوعه للتدريب في أفغانستان، احتمال مثلث بين أفغانستان، وتركيا، وسوريا، وهو ما سيترتب عنه تهديدات خطيرة على المدى المتوسط.

وفيما يتعلق بالهجوم على متحف اللوفر في الثالث من شباط/فبراير سنة 2017، فلا يزال من المبكر الحديث عما إذا كان الأمر متعلقا بشكل آخر من أشكال "التثليث"، ذو تهديدات خطيرة أيضا، بين الخليج (وبالتحديد إمارة الشارقة)، وبلد عربي (الذي قد يكون سوريا أو مصر) وأخيرا فرنسا.

وعلاوة على هذه المثلثات العملية، يبدو أن حملة تنظيم الدولة في أوروبا قد تستمر بعد سقوط الخلافة وذلك بسبب نوعان من الممارسات التي تجعل من التسلسل داخل صفوف التنظيم والوقاية من الهجمات وإبطال مفعولها من قبل الأجهزة الأمنية أمرا صعبا للغاية. ومن جهة، يتمثل النوع الأول في الخلايا النائمة المُخصصة للدعم اللوجستي ما يسمح لها بالبقاء مُتخفية، كما أن صلتها بالجريمة المنظمة قد يكون دقيقا أو مُثبتا بما في ذلك توفيرها للأسلحة والمتفجرات. وفي هذا الصدد، كنا قد تطرقنا إلى مسألة فرار أنيس العمري في العديد من البلدان الأوروبية، فضلا عن أنه لم يقع تحديد الداعمين لمنفذ الهجوم الإرهابي في نيس سنة 2016، محمد لحويج بوهلال، إلى غاية اليوم.

من جهة أخرى، نشهد ظهور التوجيه عن بعد للإرهابيين الذين لم يتمكنوا من المرور عبر سوريا، وبالتالي لم يقع رصدتهم بالضرورة من قبل الأجهزة الأمنية. في الواقع، يتم تجنيد

أنصار تنظيم الدولة هؤلاء على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثم يقع التلاعب بهم من قبل مُصدر للأوامر عبر العديد من الرسائل المشفرة. وفي هذا الإطار، نحن نعلم دور رشيد قاسم، أصيل مدينة روان الفرنسية، الذي يلعب اليوم دور داعية في صفوف تنظيم الدولة والشريك في هجوم على الأقل ومشروع وقع إجهاضه في فرنسا.

أما بالنسبة للمنظمة الجهادية، فينطوي هذا التوجيه عن بعد على عيب رئيسي يتمثل في الدفع بالمبتدئين إلى الانتقال إلى الفعل على أرض الواقع، وهو ما حدث على سبيل المثال في مدينة آنسباخ الألمانية خلال شهر تموز/يوليو سنة 2016 وأدى إلى مقتل الإرهابي فقط. في الأثناء، يجب أن لا ننسى أبدا أن الهدف الرئيسي لتنظيم الدولة في أوروبا ليس عسكريا، ولكنه سياسي، وإعلامي، ورمزي. ومن هذا المنطلق، تخدم أسطورة الذئب المنفرد، التي تجعل من تنظيم الدولة ذو تهديد حاضر باستمرار وتبرر جميع التصعيدات القمعية التي يقوم بها، ديناميكية التنظيم بشكل مثالي. بالإضافة إلى ذلك، يسلط المزيج بين التوجيه عن بعد والخلايا النائمة، علاوة على تجزئة الأنشطة الإرهابية المترتبة عنه، الضوء على الوهم القائل بأن الإرهابيون منتشرون في كل مكان.

(...)/الهدف الرئيسي لتنظيم الدولة في أوروبا ليس عسكريا، ولكنه سياسي

وإعلامي ورمزي.

ومثلما استهدف تنظيم الدولة فرنسا في 14 تموز/يوليو، وسوق الميلا في ألمانيا، فقد يتعرض السباق الانتخابي سنة 2017 في كلتا هاتين الدولتين إلى تهديدات إرهابية جديدة. وإلى غاية اليوم، وقفت المجتمعات الفرنسية والألمانية في وجه الابتزاز الإرهابي، والكراهية، والمزايدات الغوغائية، أو حتى العنصرية منها. وفي هذا السياق، لمست المنظمة غير الحكومية التي تُدعى "التجمّع ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا" تراجعاً بنسبة 36 بالمائة سنة 2016 للأعمال التي اعتبرتها معادية للمسلمين. في المقابل، لم تشهد أي من فرنسا أو ألمانيا عملية استهدفت المسلمين كتلك التي أودت بحياة ستة أشخاص خلال كانون الثاني/يناير سنة 2017 في مقاطعة كيبيك بكندا.

وعلى الرغم من أن استعادة مدينة الرقة اليوم تُعتبر شرطا أساسيا، إلا أنها لم تعد كافية لضمان نجاح التعبئة التي يقودها المجتمع الدولي ضد تنظيم الدولة. في الواقع، كلما تأخر

طرد تنظيم أبو بكر البغدادي خارج الرقة، كلما أصبحت الفوائد المنتظرة من هذا الطرد على مستوى مكافحة الإرهاب عشوائية. وفي حال لم تشرف قوات عربية وسنية على "تحرير" الرقة، واضطلعت مليشيات كردية أو شيعية أو حتى قوة أجنبية بهذه المهمة، فحينها قد يكون الدواء أسوأ من المرض. ومن المرجح أن تشهد الديناميكية العالمية لتنظيم الدولة، وكل ما تبعها، استمرارية أو حتى تطورا، وهو ما سيؤدي إلى تشجيع حملة الإرهاب الجهادي على أوروبا.

إدراك للدراسات والاستشارات

الملحق أ

جدول أعمال الورشة

إدراك للدراسات والاستشارات

في فهم مرحلة ما بعد تنظيم الدولة

ورشة عمل أُقيمت خلف الأبواب المغلقة بتنظيم مشترك من قبل برنامج التواصل الأكاديمي التابع لدائرة استخبارات الأمن الكندي ومركز أبحاث المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية الذي يدعى "تفاعلات".

16 شباط/فبراير سنة 2017

جدول أعمال الورشة

س9 - س9 و15 دق	أهداف وسياق ورشة العمل
س9 و15 دق - س10 و45 دق	العراق وسوريا: جرد للوقائع
س10 و45 دق - س11 و15 دق	استراحة
س11 و15 دق - س12 و45 دق	- تطور هيكل واستراتيجية تنظيم الدولة
س12 و45 دق	- المقاتلون الأجانب: العودة إلى البلدان الغربية، أم التشتت؟
س12 و45 دق	كلمة الختام

الملحق ب

برنامج التواصل الأكاديمي لدى دائرة استخبارات الأمن الكندي

الاستخبارات في عالم متطور

دائما ما يُقال إن العالم يتطور بسرعة متزايدة. وعلى الرغم من أن المحللين، والمعلقين، والباحثين وغيرهم، إن كانوا يعملون لصالح الحكومة أم لا، قد يصادقون على هذه الصورة النمطية، إلا أن معظمهم قد بدؤوا للتو في فهم العواقب الواقعية للغاية لهذا المفهوم المُجرد.

شهد الأمن العالمي، الذي يشمل التهديدات المختلفة للاستقرار والازدهار على المستوى الجيوسياسي، والإقليمي، والدولي، تغيرا ملحوظا منذ سقوط الشيوعية. ومثل هذا الحدث نهاية عالم ثنائي القطب تم تشكيله وفقا لطموحات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، والتوترات العسكرية الناجمة عنها.

وعبر الهدم السريع لنظرية "نهاية التاريخ" سنة 1990، أحدثت الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة سنة 2001 بالإضافة إلى الأعمال الإرهابية اللاحقة في بلدان أخرى، تغييرا منذ ذلك الحين على ما يُعرف بالأمن.

في الواقع، أثرت العولمة والتطور السريع للتكنولوجيا ووسائل المعلومات والاتصال المعقدة على طبيعة وعمل الحكومات، بما في ذلك عمل أجهزة الاستخبارات. وإلى جانب الصراعات المعتادة بين الدول، تظهر مجموعة واسعة من المشاكل الأمنية العابرة للحدود الإقليمية الناجمة عن عوامل غير حكومية وأحيانا لا علاقة لها بالبشر.

وتراوح هذه المشاكل بين الإرهاب والشبكات غير القانونية والأوبئة التي تضرب أمن الطاقة، وبين التنافس العالمي على الموارد والتدهور العالمي للبيئة، ليزداد بذلك تعقيد عناصر الأمن العالمي والوطني والترابط فيما بينها.

عملنا

وبغية تحقيق فهم أفضل للقضايا الحالية والمستقبلية، أطلقت دائرة استخبارات الأمن الكندي، في أيلول/سبتمبر سنة 2008، برنامج "التواصل الأكاديمي". ومن خلال الاعتماد بشكل منتظم على معرفة الخبراء عبر مسار ذو تخصصات متعددة وقائم على التعاون، تعزز دائرة الاستخبارات الفهم السياقي للقضايا الأمنية لصالح خبراءها وكذلك الباحثين والمختصين الذين تعمل معهم. وتهدف أنشطة دائرة الاستخبارات إلى بلورة رؤية على المدى الطويل للاتجاهات المتنوعة والمشاكل المختلفة، وتسليط الضوء على الفرضيات والأحكام المسبقة الثقافية، بالإضافة إلى شحذ وسائل البحث والتحليل الحاسم لتحديد الأهداف وتقييم الموارد الضرورية بشكل جيد.

ولتحقيق هذه المهمة:

- نعمل بنشاط مع شبكات من الخبراء من مختلف القطاعات، على غرار الإدارة العمومية، ومجموعات البحث، والمعاهد البحثية، والجامعات، والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية داخل كندا وخارجها. وفي حال لم تكن هذه الشبكات موجودة، بإمكاننا أنذاك خلقها بالتعاون مع منظمات مختلفة.
- نحفز دراسة الأمن والاستخبارات في كندا، وبالتالي تشجيع المناقشات العامة بشأن تاريخ، ووظيفة، ومستقبل الاستخبارات في كندا.

وفي هذا السياق، ينتهج برنامج التواصل الأكاديمي لدى دائرة استخبارات الأمن الكندي العديد من السبل، حيث أنه يقوم بدعم وتصميم وتخطيط وتنظيم العديد من الأنشطة بما في ذلك المؤتمرات، والندوات، والدراسات، والعروض، والطاولات المستديرة.

وتجدر الإشارة إلى أننا لن نتخذ أي موقف رسمي تجاه قضية معينة، في المقابل، يقع نشر نتائج العديد من أنشطتنا على موقع الويب الخاص بدائرة استخبارات الأمن الكندي:

www.csis-scrs.gc.ca

ومن خلال نشر الأفكار النابعة عن أنشطتنا، نأمل في تغذية النقاش وتشجيع تبادل الآراء ووجهات النظر بين إدارة الاستخبارات وبين منظمات أخرى ومفكرين مختلفين.

الملحق ج

تفاعلات

مركز "تفاعلات"

على الرغم من تعدد مصادر المعلومات بشكل مضاعف في العصر الرقمي، إلا أن المعرفة تصبح معقدة ومنقسمة أكثر فأكثر. وبالنظر إلى البيئة الدولية التي تتضاعف فيها الأزمات، وعوامل الخطر والأطراف الفاعلة، لا يبدو من الضروري أن نتابع هذه التطورات فحسب، بل يجب استباق حدوثها أيضا. يمثل مركز "تفاعلات"، وهو مركز أبحاث المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية، مكان التقاء يسمح بإثراء التبادلات مع العالم الأكاديمي والجامعي، بالإضافة إلى الشركات مع التركيز على معيار وحيد وهو التميز.

ويحمل الجميع، كل حسب تجربته ونهجه الخاص، أحد المفاتيح المتعددة لفهم القضايا الحالية. ومن هذا المنطلق، يساهم مركز "تفاعلات" في كسر الحواجز وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في البحث الإستراتيجي في سبيل تقديم قراءة محايدة وموضوعية للواقع للمساعدة على اتخاذ القرار. ويقف مركز "تفاعلات" على مفترق طرق المعارف من أجل فهم أفضل للحاضر واستشراف للمستقبل.